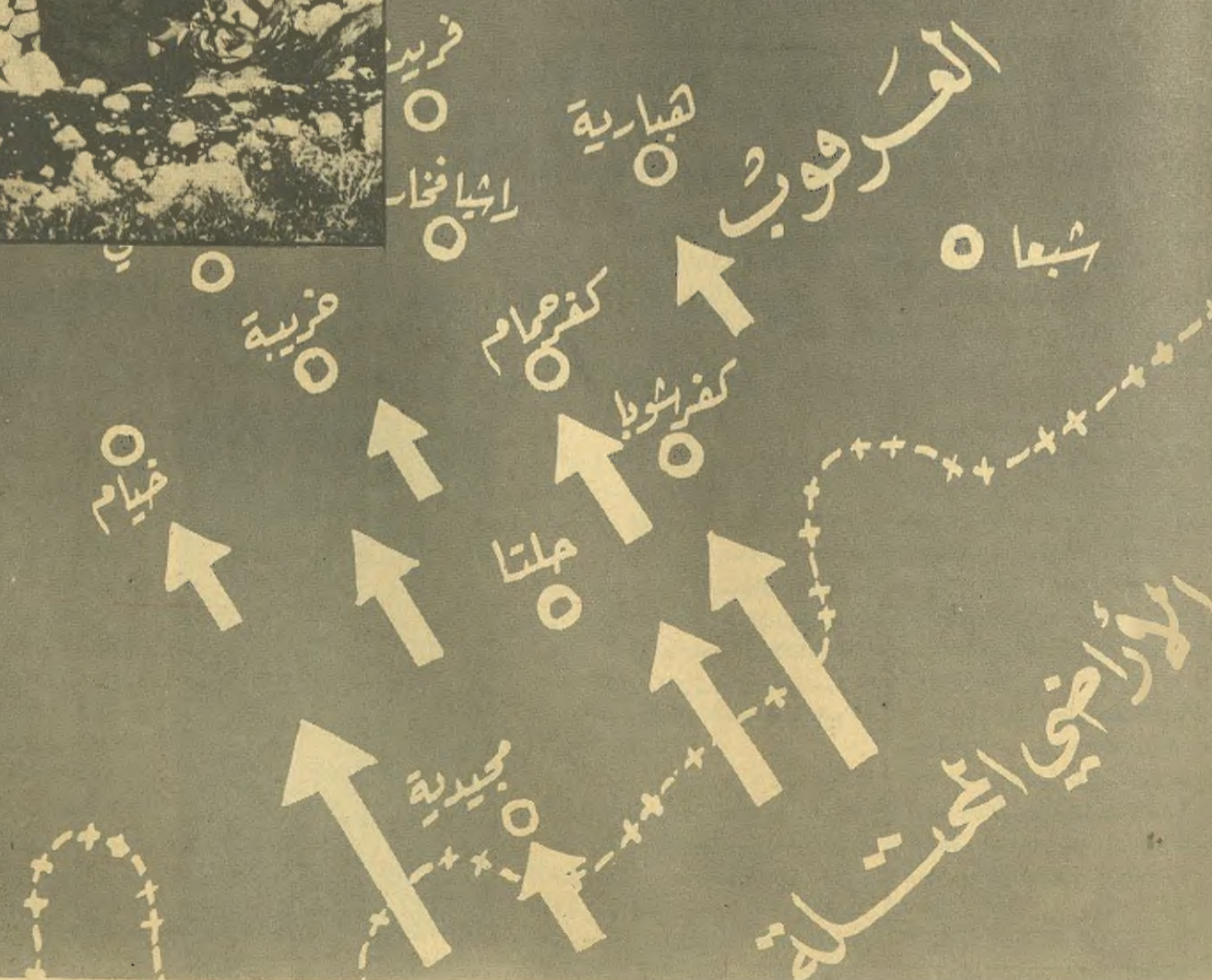


# معركة العرقوب بين أهداف إسرائيل ورد الممتاومت والنضليل الاعلامي



● حاصبيا



■ المناقشات التي سيقف الاتفاق الأخير بين المنظمات الفدائية

## دائماً فلي خد متكم

طيران الشرق الاوسط الخطوط الجوية اللبنانية  
Associée d'AIR FRANCE







# حركة المقاومة الفلسطينية

## تفاصيل المناقشات التي سبقت محاولة تقييم حقيقي لصيغة

الذي تم بفعل الاحساس بالخطر . وهكذا شهدت مثلا القيادة المركزية للبلدات الفلسطينية ، سلسلة من الاجتماعات طرحت فيها الجبهة الشعبية الديمقراطية نظاما داخليا لتنظيم الميليشيا ، ونظاما داخليا آخر لانتخاب مجالس شعبية في الخيبرات . تكرر سلطة حركة المقاومة ، وتطعيمها ايمادا جديدة ، تكون اكثر قدرة على مواجهة التحديات المقبلة مع النظام الاردني . ووافق كافة ممثلي المنظمات على المشاركة المتفرقة .

وعلى نفس النسق ايضا ، عرضت القيادة المركزية للبلدات الفلسطينية على القيادة الموحدة برنامجا تفصيليا لمواجهة زيارة سيسكو للاردن . وعلى نفس النسق ايضا ، أصدرت منظمات المقاومة ، جريدة باسمها جميعا في مخيم البقعة ، يدل على مستوى رفيع من الوعي ، بملحوظات أزمة شباط ودروسها ، وإمكانيات العمل الجماهيري المنظم على مواجهة امثال هذه الأزمة في المستقبل .

هذه الجارات من قبل المستويات الأدنى في تنظيمات حركة المقاومة ، لم تكن تقابل بالاهتمام الكافي في نطاق القيادات الأولى في المنظمات ، اللتي في القيادة الموحدة ، موافقة ممثلي المنظمات على نظام المجالس الشعبية ، التي من القيادات الأولى معارضة من البعض ، وحية من البعض الآخر . وبرنامج مواجهة زيارة سيسكو لم يبحث في موعده المناسب . والعمل الاعلامي الموحد الذي اخرج جريدة مخيم البقعة ، لم يلق التشجيع الذي يحكمه من الاستمرار . وبالأعتماد على مثل هذه الامثلة نقول ان صورة القيادة الموحدة اخذت تيهت منذ ان انتهت الأزمة ، بينما كانت الاطر الأدنى في التنظيمات الفدائية ، تبادر نحو مواقف اكثر نظما الى الامام ، واستعدادا للعمل المشترك .

وهذه الظاهرة ، لا تلغي بتفائل فحج ، الاستنتاج السطحي الذي يقول بان المشكلة ، التي نشبت مع الحكم الاردني بعد البيان الذي اصدرته الحكومة ، ورات فيه حركة المقاومة مساسا بوجودها . وقد استطاعت القيادة الموحدة ، كما نجح على ذلك كافة المنظمات ، ان تواجه الأزمة بمفالية ونجاح . ساعد على بروز نيار قوي ، جماهيري بالدرجة الأولى ، يطالب بالبقاء على صيغة القيادة الموحدة كأساس للوحدة الوطنية الفلسطينية . ولم يكن لدى أية منظمة اسباب جوهريتين منها مبدئيا من القبول بذلك . ولهذا فقد استمرت القيادة الموحدة ، بعد انتهاء الأزمة ، في عقد اجتماعاتها ، وممارسة صلاحياتها كقيادة لحركة المقاومة ، دون الاهتمام كثيرا بالصيغ والبررات القانونية .

الا ان نقطة جديرة بالتسجيل طرأت على الوضع . فما ان انتهت أزمة ١٠ شباط ، حتى بدأت صورة القيادة الموحدة تيهت من حيث المفالية ، بينما كانت الاطر الدنيا في المنظمات الفدائية ، اكثر احساسا بالمشاكل الجوهرية للقيادة الموحدة ، فاخذت ، في اطار تفردتها المجرد ، تنسق عملها وتضع البرامج له ، محاولة اعطاء مضمون عملي ومستمر ، للقضاء

يوم الخامس من ايار ١٩٧٠ أعلن في عمان نص الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين كافة المنظمات الفدائية ، التي شكلت منذ أزمة ١٠ شباط الماضي ما عرف بالقيادة الموحدة . وهذا الاتفاق الذي أسفرت عنه اجتماعات عديدة متلاحقة يحتاج الى عملية تقييم موضوعية تستكشف بدقة ، ويبدون محاولات تقييمية أو أرضاء للنفس ، مدى المسافة التي قطعت على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية .

والسعي وراء عملية التقييم الموضوعية هذه ضروري لمواجهة الضجة الفئولية (« السطحية ») التي انتشرت حول الاتفاق في الصحف ، من قبل فريق من المبلين ، ومن قبل فريق آخر من ادماء المعرفة بالوضع الفلسطيني من الداخل .

كلما كان عملية التقييم الموضوعية هذه ضرورية من أجل الوقوف — انطلاقا من المناقشات التي دارت — على مستوى نضج قضية الوحدة الوطنية ، وعلى حقيقة تياراتها الفكرية والسياسية . ومن أجل عملية التقييم المطلوبة ، لا نحتاج كأساس الى أكثر من ذكر الوقائع بالتسلسل الذي جرت عليه ، وتحديد القضايا التي كانت موضع خلاف ، والتي توضح لماذا صدر برنامج « الحد الأدنى » بالشكل الذي أعلن على الجماهير .

### ظروف النشوء وامتداداته

من الامور المعروفة ان القيادة الموحدة قد تشكلت صباح أزمة ٢٠-١٠-١٩٧٠ لمواجهة الأزمة التي نشبت مع الحكم الاردني بعد البيان الذي اصدرته الحكومة ، ورات فيه حركة المقاومة مساسا بوجودها . وقد استطاعت القيادة الموحدة ، كما نجح على ذلك كافة المنظمات ، ان تواجه الأزمة بمفالية ونجاح . ساعد على بروز نيار قوي ، جماهيري بالدرجة الأولى ، يطالب بالبقاء على صيغة القيادة الموحدة كأساس للوحدة الوطنية الفلسطينية . ولم يكن لدى أية منظمة اسباب جوهريتين منها مبدئيا من القبول بذلك . ولهذا فقد استمرت القيادة الموحدة ، بعد انتهاء الأزمة ، في عقد اجتماعاتها ، وممارسة صلاحياتها كقيادة لحركة المقاومة ، دون الاهتمام كثيرا بالصيغ والبررات القانونية .

منفصلا عنها ؟ وفي الحالتين ، كيف تشكل ، وما هي صلاحياتها ؟

**والموضوع الثاني :** ما هو البرنامج السياسي والعسكري الذي تلتي عليه ؟ وقد افترزت القيادة الموحدة ما عرف باللجنة السباعية ، واوكلت لها مهمة الإجابة على هذين الموضوعين . وشكلت اللجنة السباعية باختيار أفراد لمثلين عن بعض المنظمات ، لضمان توفير مستوى من الأشخاص قادر على المناقشة الجدية أولا ، وقادر على البت المباشر في الأمور ثانيا . وحددت القيادة الموحدة للجنة السباعية مدة اسبوعين لانتهاء مهمتها ، ثم جددت مدة الاسبوعين اكثر من مرة ، وفي النهاية أعلنت اللجنة السباعية انها غير قادرة على انجاز المهمة المطلوبة منها ، وأحالته تلك المهمة على القيادة الموحدة من جديد . وطوال هذه المدة ، كانت اللجنة السباعية حائرة حول الطريق التي تبدأ بها العمل . ففي البداية طلبت من المنظمات ان تقدم وجهات نظرها مكتوبة . وبعد ان قمت المنظمات وجهات نظرها دار نقاش حول وثائق منظمة التحرير وضرورة الانطلاق منها كأساس للمناقشة ، وبدأت اللجنة فعلا في مناقشة ميثاق المنظمة . ومرة ثالثة تخلت اللجنة من هذا الاسلوب ، وأقرت ضرورة صياغة برنامج عمل سياسي ، ودارت مناقشات طويلة ، قبل ان تعلن اللجنة عجزها عن اداء المهمة الموكلة اليها . وعصاد

الموضوع ليطلع من جديد في القيادة الموحدة . ان فشل اللجنة السباعية لا يعود الى ان العناصر المشتركة فيها عاجزة عن صياغة برنامج حد أدنى تنفق عليه . ولكن مناقشة البرنامج كانت تجري بعيدا عن مناقشة موضوع « العلاقات » بين المنظمات . وقد تيسرت بالتجربة ان موضوع « العلاقات » هو الموضوع الذي يشغل بال المنظمات جميعا .

وحيث أمكن في النهاية الاتفاق على موضوع العلاقات وشكلها ، تمت صياغة برنامج الحد الأدنى الذي أعلن باقل من ساعة واحدة . هناك بالطبع كثير من المنظمات ترفض الاعتراف بهذه الحقيقة ، وتصر على ان بنود برنامج الحد الأدنى كانت هي مثار الخلاف الرئيسي الذي أخر إعلان الاتفاق كل هذه المدة . ولكن هذا الإنكار مرفوض اعتمادا على واقعين :

**الأولى :** حاضرت مناقشات القيادة الموحدة نفسها . والتي ثبت ان النقاش كله كان يدور حول صيغة العلاقات . والثانية : المذكرات التي قدمتها المنظمات الى اللجنة السباعية ، وفيها ستة مذكرات بين اصل ثمانية ، لا تتحدث الا عن الشكل التنظيمي للقيادة الموحدة ، ومكانتها بين مؤسسات منظمة التحرير ، وصلاحياتها ، واسلوب عملها .

**المناقشات الحاسمة** حين عادت القيادة الموحدة لتناقش من جديد ما فشلت اللجنة السباعية عن تنفيذه يوم

٢٠-١-١٩٧٠ ، طرح مندوب الجبهة الشعبية الديمقراطية على القيادة الموحدة ضرورة مناقشة موضوع العلاقات بين المنظمات خروجاً من المآزق الذي ناهت فيه مناقشات اللجنة السباعية .

## الاتفاق الاخير الوحدة الوطنية

في ١٩٧٠-١٩٧٠ ، طرح فيها من جديد مشروع الجبهة الديمقراطية الاخر ، ووافق عليه بالاجماع . ولكن في هذا الاجتماع صياغة نقاط الاتفاق التي اذيعت على الراي العام .

ومع ان التحالف القائم داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، سواء على صعيد اللجنة التنفيذية ، او على صعيد الكفاح المسلح ، يعمل ضمن هذه القاعدة ، الا ان الجبهة الشعبية اصرت على طرح هذا المبدأ من جديد ، ربما لاسباب وازواضع ، تنظيمية خاصة بها ، تريد من ورائها تبرير دخولها الى منظمة التحرير ، رغم معارضتها الطويلة السابقة .

وقد كان المنطق يفرض ان لا يكون الوقوف عند هذه القضية طويلا ، باعتبارها بديهية من بديهيات أي تحالف . ولكن هذه القضية بالذات اثار جدلا طويلا ، كان الهدف منه حث الجبهة الشعبية على القبول ببعبدا الالتزام .

وفي محاولة لانهاء النقاش تقدمت الجبهة الشعبية الديمقراطية ، على ضوء رفض مشروعها السابق ، بمشروع جديد اشتمل على النقاط التالية :

١ - اعتبار منظمة التحرير اطار الوحدة الوطنية .

٢ - القضايا التي لا يتفق عليها يلتزم بها جميعا ، والقضايا التي لا يتفق عليها يمارسها كل فصيل ضمن رؤياه الخاصة .

٣ - تشترك جميع الفصائل في المجلس الوطني القائم .

٤ - الفصائل التي لا تشترك في المجلس الوطني لا يحق لها الاشتراك في القيادة الموحدة .

٥ - لا يكون موضوع النسب في المجلس الوطني موضوع نقاش بين المنظمات .

٦ - تشكيل القيادة الموحدة برئاسة مندوب عن كل تنظيم . بالإضافة الى اعضاء اللجنة التنفيذية .

وانتهت الجلسة بهذا الاقتراح دون مناقشة والنقطة الجوهرية فيه الموافقة على موقف الجبهة الشعبية بعدم الالتزام الا بما تتم الموافقة الاجماعية عليه ، على ان يستتبع ذلك عدم البحث بقضية نسب التمثيل في المجلس الوطني ، وان لا تكون موضوعا مطروحا للنقاش .

عقدت الجلسة الثالثة لبحث الموضوع في ٢٨-١-١٩٧٠ ، واعتبرت امتدادا للجلسة السابقة واعلنت فيها أكثر من منظمة رفضها لمشروع الجبهة الديمقراطية ، وكان موضوع « الالتزام وعدم الالتزام » هو محور النقاش كله . وانتهت الجلسة على جو شاع فيه احساس بان القيادة الموحدة على وشك الانتهاء .

ولكن اتصالات عديدة جرت اثر ذلك بين المنظمات الرئيسية ، شرحت فيها حيثيات مشروع الجبهة الديمقراطية ، ومهدت هذه الاتصالات لمعد جلسة جديدة للقيادة الموحدة



على بيئة منظمة التحرير ، وما هي تقبل الاعتراف بها كاطر صالح للوحدة الوطنية . وقبلت الجبهة الشعبية الدخول في هذا الاطار مع انه لم يطرا عليه موضوعا اي تغير جذري ، من زاوية الوضوح في الرؤيا او في المواقف الفكرية والسياسية . وعلى العكس من ذلك فان التفتتات التي اثارها على بعض نقاط البيان ، مثلت كما اوضحنا خطوة للوراء .

وبعد ان كانت الجبهة الشعبية تطرح كمبرر لعدم دخولها في المجلس الوطني الفلسطيني ، عدم توفر برنامج شامل للعمل السياسي والعسكري ، وافقت ان تدخل في المجلس الوطني اعتمادا على برنامج عام قابل للتصيرات المتضاربة .

وهذا الدخول لخلق العمل المشترك من قبل الجبهة الشعبية ، يكرس من جديد الفكرة التي نالت بها الفصائل اليسارية في حركة المقاومة ، والتي كانت تصر على ان تطوير حركة المقاومة ، لا يتم الا بعمل من الداخل ، وان الصيغ الموحدة تنبع من امكانيات الواقع ، وليس من التصورات المثالية ، حتى ولو كانت هذه التصورات اكثر صوابا .

هذه النقاط الثلاث تشكل الاطار الموضوعي لتقييم الخطوة الجديدة على طريق الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وهي بدون شك خطوة نحو الامام ، ولكن أي عملية لتضخيمها ، تطوي على اخطار كثيرة ، ومن شأن عمليات التضخيم المختلفة في المادة ، ان تعجب الرؤية الواضحة من الاطار ، وان تعجب بالثبات امكانيات رؤية نقاط الضعف ، وامكانية تضخيمها في الوقت الحاسم .

### المهام « الأبعد »

ان وضع قضية الخطوة الوحدوية التي تبت ضمن النطاق الذي ذكرناه ، ورفض عملية التضخيم التي مارسها الصحافة العربية تجاهها ، لا بد ان يقود الى تحديد المهام « الأبعد » المطلوبة من العمل الفدائي الفلسطيني ، على طريق الوحدة الوطنية الحقيقية والكاملة .

وهذه المهام « الأبعد » يمكن ادراجها ضمن مسائلين :

١ - المسألة الأولى : اتصال الدخول من داخل صفوف حركة المقاومة لدفع كافة فصول العمل الفدائي نحو الوقوف بصورتها امام نمط علاقتها مع الجماهير الفلسطينية والعربية .

فكرة المقاومة الفلسطينية ، وخاصة في الاردن ، وصلت الى مرحلة لم يكن من الممكن معها ، الاقتداء بمستوى العلاقات القائمة حاليا مع الجماهير . فقد تبغض العمل الفدائي في الاردن بروز حركة المقاومة كسلطة ثانية ، عداها حتى الآن ، انقطعت الفدائية كقوة مسلحة ، وتفسر حركة المقاومة يوما بعد يوم ، بضرورة المحافظة على مظهر السلطة الثانية وتوحيدها . ولكن هذه المفالية لا تتم بيزيد من قطع السلاح التي توضع في ايدي القاتلين . اذ لا بد في النهاية ، من استنباط اطر تنظيمية تحمي لسلطة حركة المقاومة في اوساط الجماهير مضموها العملي . وتحقيق هذه الاطر التنظيمية

البقية على الصفحة - ١٤ -

الفرق اليسارية الصغرة يمكن ان تبرز وتنبو مع نمو التمسك التقدمي لحركة المقاومة الفلسطينية .

وقد كان هذا النقاش ايضا وراء الصيغة التي ظهرت في البيان حول الموضوع والقاتلة « ان اسرائيل بحكم طبيعة تكوينها تمثل مجتمعا منفلقا .... لا يمكن ان تحدث القسوى التقدمية المحدودة داخلها أي تغير جذري .. »

وهكذا نرى ان التعديلات التي جرت على البرنامج المقترح تعديلات تمثل خطوة الى الوراء ، لعبت فيها بشكل خاص ، الجبهة الشعبية ، والهيئة العاملة ، وفلسطين العربية ، وجبهة النضال ، دورا يمينيا واضحا .

### نحو رؤيا واضحة

على ضوء هذا الاستعراض للوقائع يمكن الانتقال الى تقييم الخطوة الوحدوية التي تبت بعيدا عن الضجة الاعلامية التي قبلت بها ، والتي أرادت ان تشجع جوا من الطمأنينة الخادعة بان الوحدة الوطنية الكاملة قد تحققت فعلا .

ان هذه الخطوة تمثل ، كما عبر عن ذلك اكثر من فصيل فدائي رئيسي ، ثلاثة أمور أولية :

١ - انها تخلق مناخ عمل مشترك بين كافة المنظمات ، وتهد لغوار شامل لا بد ان يكون مفيدا في النهاية ، مهما تناقضت المواقف بداخله ، لانه سيتم بعيدا عن اجواء العداء ، وبعبدا عن حساسيات البسات الذات التي لا بد ان تبرز حين يمر فريق او أكثر على العيش خارج نطاق العمل المشترك .

٢ - ان هذه الخطوة ، التي تشكل في حد ذاتها انتقالا الى الامام ، توفر شروطا افضل ، لتحقيق خطوات وحدوية اخرى في المستقبل تكون أكثر وضوحا وتباسكا .

٣ - والنقطة الأهم ان هذه الخطوة الوحدوية تنهي الظاهرة الانقسامية التي تمثلها بشكل خاص « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ، هذه الظاهرة الانقسامية التي لم يكن لها اي مبرر موضوعي . وقد جاء توقيع الجبهة الشعبية على بيان الاتفاق ليكون بمثابة اعتراف رسمي منها ، بعدم موضوعية موقفها السابق . فهي قد شنت أكثر من مرة هجوما عنيفا

## حول الخلاف بين وزير الصحة وصندوق الضمان الاجتماعي

# خطة لنسف مشروع الضمان الصحي وراء معارضة استيراد الأدوية مباشرة



حبيب مطران



رضا وحيد

بين وزير الصحة حبيب مطران ومدير صندوق الضمان الاجتماعي رضا وحيد خلاف حاد تخلله اتهامات بتداوله حول اعتراف صندوق الضمان اجراء مناقصة عالمية لشراء الادوية اللازمة لتنفيذ الضمان الصحي الذي تحدد موعد تطبيقه في اول شباط ١٩٧١ .

وقد نقل وزير الصحة هذا الخلاف الى مؤتمر صحفي عقده في اوائل الاسبوع الماضي تلا خلاله نص مذكرة وجهها الى مديرية صندوق الضمان الاجتماعي تتضمن معارضة وزارة الصحة لاستيراد الادوية مباشرة من قبل ادارة الصندوق بالإضافة الى تهديده برفع دخول الادوية التي يستوردها الصندوق اذا عثقت صفقات شرائها بمعدل عمن وزارة الصحة .

وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا في اواخر شباط الفائت يقضي بتكليف ادارة صندوق الضمان الاجتماعي باعلان عن مناقصة عالمية لشراء الادوية اللازمة من اجل تنفيذ الضمان الصحي . وقالت على اثر اعلان هذا القرار ضجة كبرى في اوساط مسنودي الادوية واصحاب المستودعات ضد السماح للصندوق بشراء الادوية مباشرة بجهة ان ذلك يوقع بهذه الاوساط خسائر كبرى . واتخذت حملة المعارضة طابعا عنيفا اتسمت بجهود ومخططات قرر اصحاب المستودعات اتخاذها لمعارضة تنفيذ المشروع . كما علم ان هؤلاء نادوا الى تخصيص مبالغ ضخمة من المال من اجل مقاومة تنفيذ قرار استيراد الادوية مباشرة من قبل ادارة صندوق الضمان الاجتماعي . كما قاموا بعدة خطوات اخرى منها الاتصال بالوزراء ، ولا سيما اصحاب « العلاقة » منهم ، من اجل « اقناعهم » بالتراجع عن القرار ، بالإضافة الى تنظيم حملة اعلامية مajoوعة ضد قرار استيراد الادوية وتبليغ « الاضرار » التي ينطوي عليها ولا سيما بالنسبة للمعاملين في مؤسسات استيراد الادوية ومستودعاتها .

ويبدو ان وزير الصحة « اقتنع » بسرعة بمسحة موقف مسنودي الادوية بالنظر لقوة « وسائل الاقتاع » التي دافعوا بها عن وجهة نظرهم ، عباد الى خوض المعركة بكل مسا يملك من امكانيات لمنع ادارة صندوق الضمان الاجتماعي من استيراد الادوية ، او على الاقل لاشراك وزارة الصحة بعقد صفقات الشراء .

والجدير بالذكر ان من الادوية الذي ينوي صندوق الضمان استيرادها يبلغ حوالي ١٥ مليون ليرة ، وقد درجت العادة بالنسبة لمثل هذا الصفقات الضخمة ان يستفيد ، من خلال « حروشيها » ، اكبر عدد من اصحاب العلاقة والتفصيل هنا وهناك . .

بالفيض بجهة ان صندوق الضمان لم يعتقد بعد مع الاطباء اللزمن لتنفيذه ولان المستشفيات لا تستوعب المستفيدين من سعر الضمان الصحي اذ يحددهم حوالي ٦٠٠ ألف نسمة يشملون العمال والمستفيدين وافراد عائلاتهم .

والطريف ان وزير الصحة في جهوده من

اجل اجهاض مشروع الضمان الصحي الذي تاجل تنفيذه عدة مرات حتى الآن ، مع انه كان من المقرر وضعه موضع التنفيذ قبل عدة سنوات . وقد سبق للطبقة الرأسمالية الحاكمة بالتحالف مع الاقطاع السياسي والزعامات النقابية والطائفية ، ان لجأت الى مختلف الوسائل واشكال المقاومة لمعركة

اجل اجهاض مشروع الضمان الصحي الذي تاجل تنفيذه عدة مرات حتى الآن ، مع انه كان من المقرر وضعه موضع التنفيذ قبل عدة سنوات . وقد سبق للطبقة الرأسمالية الحاكمة بالتحالف مع الاقطاع السياسي والزعامات النقابية والطائفية ، ان لجأت الى مختلف الوسائل واشكال المقاومة لمعركة

اجل اجهاض مشروع الضمان الصحي الذي تاجل تنفيذه عدة مرات حتى الآن ، مع انه كان من المقرر وضعه موضع التنفيذ قبل عدة سنوات . وقد سبق للطبقة الرأسمالية الحاكمة بالتحالف مع الاقطاع السياسي والزعامات النقابية والطائفية ، ان لجأت الى مختلف الوسائل واشكال المقاومة لمعركة

تنفيذ الفروع الاولى من نظام الضمان الاجتماعي وهي فروع التمييزات المتألفة وتمويلات نهاية الخدمة . ومن حق المواطنين ان يتساضوا في هذا المجال من الاسباب التي جعلت وزير الصحة الذي يدير موقفه بإيداء الحرص على اموال الخزينة ، على الموافقة على الرسوم الذي صدر في اوائل نيسان الماضي والقاضي بشراء الدولة مستشفى الدكتور زكريا في محلة الزملة البيضاء بمبلغ يزيد على الخمسة ملايين ليرة في حين ان الخبراء يجمعون على القول بان اي تخمين لثمن هذا المستشفى ، مهما كان متساهلا ، لا يمكن ان يتعدى الثلاثة ملايين ليرة . .

تكتف قبل الوزير بهدر مبلغ يزيد عن المليون ليرة لنما لهذا المستشفى وما هي الظروف والوقائع التي احاطت بهذه العملية ؟ وهل ان تلك الظروف والملايسات التي املت عليه موقفه بقضية شراء مستشفى زكريا هي نفسها التي تكمن وراء معارضته السماح لصندوق الضمان الاجتماعي باستيراد الادوية ؟ ثم هل ان وراء جملة هذه المواقف خطة ترمي الى عرقلة تنفيذ مشروع الضمان الصحي في موعده المقرر في اول شباط القادم ارضاء لموقف كبار اصحاب الرساميل ومالكي المؤسسات الاقتصادية المختلفة الذين يتهبون من دفع اشتراكاتهم التي نص عليها القانون لصندوق الضمان الصحي ؟.

اسئلة كثيرة تتردد على الالسنه وسط سبل من المعلومات المختلفة يستطيع الانسان ان يجد بنفسه الاجوبة عليها على ضوء تحليله الموضوعي لمواقف الحكام والمسؤولين وادراكه الواعي لطبيعة النظام واخلقيته .

## شركات الترابية تنهز من دفع الضرائب بينما تربح عشرات الملايين بجهود عمالها

« شركة الترابية الوطنية » في شكا وزارة المالية لانها — كما يقول — تطالب الشركة بضرائب متافرة متراكمة عليها منذ اكثر من ٦ سنوات وتبلغ قيمتها حوالي ٤ ملايين ليرة .

وقد ذكر هذا المسؤول في شركة الترابية ان وزارة المال عمدت اخيرا ، ازاء استمرار تهرب الشركة من دفع الرسوم المترتبة عليها ، الى ختم بعض مستودعات الشركة بالشمع الاحمر ومنع تصريف منتجاتها . .

وفي ذات الوقت كشف هذا المسؤول في شركة الترابية مسألة هامة اخرى تلقى الاضواء على نهاون دوائر وزارة المالية التعمد في استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة على اصحاب المؤسسات الكبرى . فقد قال ان ثمة مصالح ومؤسسات عديدة في منطقة طرابلس والشمال لم تتخذ بعقها وزارة المالية اية اجراءات على الرغم من تراكم الضرائب والرسوم المترتبة عليها منذ عدة سنوات .

وهو بهذا الاتهام يفض من قاة رئيس الحكومة ووزير المال السيد رشيد كرامي مشرا الى انه يراعي مصالح اصحاب المشاريع والرساميل في منقلقه الانتخابية على حساب مصلحة خزانة الدولة الفارغة . .

والجدير بالذكر انها ليست المرة الاولى التي تقوم فيها مثل هذه المشكلة بين وزارة المالية وشركة الترابية الوطنية . فقبل عدة سنوات ، وعلى وجه التحديد في عام ١٩٦٤ ،

تتهنح الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى في لبنان بمعاملة خاصة من جانب الدولة في جميع الحالات ولا سيما على صعيد استيفاء الضرائب والرسوم . وبفضل سياسة الدولة الضرائبية القاضية بتحميل عبء الضرائب الرئيسي لاجهاض الشعب الكادحة التي تؤلف غالبية السكان، بشكل ضرائب غير مباشرة ، تنقص المؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى دفع العدلات المنخفضة لضريبة الدخل وسواها من الرسوم . .

وليس بدون مغزى ان مجمل ضريبة الدخل التي تجبى سنويا في لبنان من سائر القطاعات المنتجة لا تتجاوز الـ ٦٢ مليوناً ياتي القسم الاكبر منها من الرسوم على مداخل العمال والمستفيدين وصغار اصحاب الحرف والمهن الحرة ، بينما لا تدفع الشركات والمؤسسات الكبرى التي تجني اربعاها تقدر بملايين الليرات سنويا ، سوى مبالغ هزيلة ، وذلك على اساس كشوفات الحسابات الزورة التي تقدم بها الى وزارة المالية .

وفي الاسبوع الماضي هاجم مسؤول في

## بقلم : حسن فخر

كان للحكومة في ثمة الشركة خرائب متراكمة من عدة سنوات يبلغ مجموعها زهاء ٥ ملايين ليرة . وقامت بين الفريقين انذ ضجة مثل التي تقوم اليوم ، ولكن الامر انتهى بتسوية عقدتها الشركة مع وزارة المالية ادت الى اعفائها من اكثر من نصف المبلغ المستحق عليها . .

واليوم تريد شركة الترابية تكرار ما حدث قبل عدة سنوات ، وقد احتاطت للامر برفع دعوى على الدولة لدى مجلس الوزراء تطالب فيها بتخفيض المبالغ المستحقة بجهة ان معدلات الضريبة المقروضة مرتفعة . وبالطبع ستنهي القضية هذه المرة — كما في كل مرة — السي تسوية تحرم الخزينة من عدة ملايين — من الليرات التي تذهب الى جيوب اصحاب الشركة والمساهمين فيها .

والجدير بالذكر انه في الوقت الذي تهرب فيه الشركة من دفع الضرائب المستحقة عليها، تعمد الى استغلال طاقة العمال وجهدهم من اجل زيادة الانتاج . وقد استطاعت ان تفعل ذلك عن طريق ترويض بعض قادة النقابية ووضعم في خدمتها .

ففي مناسبة عيد اول ايار ، قبل اسبوعين ، اقامت نقابة عمال شركة الترابية احتفالا في مقر الشركة دعت اليه ممثلي الادارة . وكم كان الامر طريفا ان الاحتفال ، المفترض ان يكون تكريما للذكرى اول ايار وللدفاع عن حقوق ومطالب العمال ، ولتحية نضالاتهم ، تحول الى مهرجان كال رؤساء الشركة والمسؤولين فيها واشادوا « بالجهد الذي تبذله من اجل رفع مستوى العمال وتحسين اوضاعهم » . ثم تكلم مدير عام الشركة فالتى على مواقف قادة النقابة واشاد به « التعاون والاقتاع » اللذين

## الحكومة تقرّ تمديد قانون الإيجارات ارضاء لمصالح اصحاب الأملاك

بعد اكثر من أربعة أشهر من انتهاء مفعول قانون الإيجارات قررت الحكومة بشكل مبدئي تمديد سنة أخرى . وتكررت مصادر مطلعة انها الآن بصدد اعداد مشروع قانون بهذا الخصوص لاحالته الى مجلس النواب .

وكانت لجنة حكومية قد اعتمدت قبل شهرين تقريرا مشروع قانون جديد للإيجارات جاء في مصلحة اصحاب الاملاك الامر الذي اثار ، فور نشر محتوياته ، حملة استنكار واسعة في اوساط المستأجرين ولا سيما بين العمال والمستفيدين وجميع ذوي الدخل المحدود .

ومما يذكر ان من بين الشروط التي عادت الاتحادات العمالية على اساسها عن تنفيذ قرارها بالاضراب العام قبل شهرين تقريبا تعهدا بقطعته الدولة بوضع قانون جديد للإيجارات المستأجرين ولا سيما بين العمال والمستفيدين . « نصف » المستأجرين من العمال والمستفيدين . ولكن ، كما درجت العادة ، نفتت الدولة وعدها معكوسا اذ جاء المشروع الذي اعتمدته في مصلحة اصحاب الاملاك ، وقد سبق لـ « الحرية » ان عالجت هذا الموضوع في حينه .

وتقول اوساط الحكومة ان قرار تجييد البحث في مشروع القانون الجديد واتجاهه لتعديل القانون السابق سنة جديدة امته رغبة الدولة في تلاقي قيام معارضة شعبية واسعة ضد المشروع خصوصا بعد اعلان الاتحادات النقابية عزمها على اعلان

مطلب اصدار قانون جديد ينصف هذه الفئات هو اليوم اكثر الحاحا من السابق بالنظر لتفاقم الأزمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة .

## فلاحو عكار يشرحون قضيتهم :

## الاقطاع في عصر القنوات والقرون الوسطى

تعتبر منطقة عكار من اكثر المناطق اللبنانية تخلفا ، ويزور هذا التخلف واضحا من خلال التفاوت الضاد في الوضع الاجتماعي لكل مسن طبقة الفلاحين وطبقة الاقطاع حيث يمارس الاقطاع اوسع انواع الاستغلال التي مارستها سابقا اقطاعيو القرن السابع عشر على الفلاحين ، ليس هذا فقط بل ان بعض مظاهر عصر القناتة ما تزال قائمة في بعض القرى حتى الآن .

لا يكفي بان ملكية الاقطاع لهذه الارض غير شرعية من حيث الاساس تبعا للظروف الصعبة التي مرت بها عامة الشعب من الكادحين على عهد الاستعمار التركي ، او ما رافقها من قهر وسلط واستغلال وما تبع هذا العهد من تثبيت الهيبة للاقطاع على يد الاستعمار الغربي ، لا يكفي ذلك بل ان الفلاحين الذين زالوا يعملون ويكدون في هذه الارض منذ عشرات السنين كما كان اباؤهم واجدادهم سابقا مهددون في كل وقت بقلعة السيف بعيت ان المخرج الوحيد الذي يؤمن للفلاح لقسمه يعيشه المفسة بدماء ابنائه وعرقهم هي الاطفال منهم هو ولاؤه النسام وخضوعه المطلق لما تليه عليه سطوة الاقطاعي وارادته . .

ولكي نحدد ابعاد القهر الطبقي الذي يمارسه اقطاعي عكار يكفي ان نلقي ضوءا على علاقات الانتاج القائمة هناك والتي تتمثل بما يلي : ١ — العمال الزراعيون ، ٢ — فلاحون بالضمين ، ٣ — فلاحون بالحصه .

وتجدر الإشارة هنا الى ان الاكثية الساحقة من الفلاحين وخاصة في سهل عكار لا يملكون اى قطعة من الارض اطلاقا واذا شاء احد الفلاحين ان يشتري قطعة ما فانه لا يستطيع ذلك ، لان مجرد حدونه يعني بطبيعة الحال خروج الفلاح على سلطة الاقطاعي من خلال ارتباطه بارضه ، ويكون بالتالي قد قطع علاقته مع الاقطاعي بشكل عام مع ما يتلوه من هذه العلاقات من استغلال واضطهاد والذل ، ولذلك خلة الاقطاع ، حاليا ، هي عدم تكئين الفلاح من شراء الارض بجميع الاساليب والطرق خوفا من ان تلتزم الامور من يده ، وحرصا على ابقاء الفلاح ضمن اطار العلاقات المخروبة بغية تأمين استغلال جهده . اما فيما يخص العمال الزراعيين فسان اول ما يلفت النظر : البطالة المفضية بنسبة مرتفعة بين صفوف هؤلاء العمال ، اذ ان اعادة الزمنية التي يعملون خلالها اثناء السنة ، تتراوح بين اربعة اشهر — كمحدد أقصى — ويتقاضى العمال الزراعي اجرا يوميا قدره خميس ليرات لبنانية ، لقاء ثماني ساعات عمل ، هذا بالنسبة للذكور ، اما بالنسبة للإناث فان الاجر يختلف فهو لا يتعدى المئتين ونصف مليم . ان هذا التمييز للاجر والبطالة الموسمية الدائمة ستترك العمال الزراعيين في وضع مختلف جدا لا يتور على سد حاجته من غذاء وكساء ودواء ، علما بانّه في بعض الحالات لا يستطيع ان يرفض العمل على هذا الاساس لخوفه من انتقام الاقطاعي كضربه او قتله اذا دعت الى ضرورة ، او اكراعه على ترك منزله حتى ولو كان ذلك في اهلك الظروف . . اما بالنسبة للفلاحين بالضمين بالضمين فهناك حالتان : ١ — ضمان حكتار الارض المروي بـ ٧٠٠ ليرة لبنانية .

— ضمان حكتار الارض البعلبي بـ ٤٠٠ ليرة لبنانية . وفي كلا الحالتين فان جبسة التكاليف بدون استثناء هي على عاتق الفلاح ، كما انه على الفلاح وحده ايضا ان يعمل نتائج ما يمكن تسببه عوامل الطبيعة من اضرار للموسم — وهذا ما يحصل عدة مرات — ولو ادى ذلك الى خسارته . . ان ضمان التهمك الواحد — سواء اكان مرويا ام بعليا — بالتبعية المحددة هذه قد نمتت بكثير من الفلاحين فسي اكثر القرى الى الاقل والوقوع تحت عبء الديون الباهظة ، وكذلك الى السرخوخ بالنتيجة الى تسلط الاقطاع عليهم .

اما فيما يتعلق بالحصه فان نسبة توزيع الانتاج تتحدد كما يلي : ٥٠ بالمائة للاقطاعي و ٥٠ بالمائة للفلاح حوالى ٥٠ بالمائة للتوزيع حوالى ٥٠ بالمائة للاقطاعي و ٥٠ بالمائة للفلاح هذا عدا عن ان تكاليف الانتاج يجبرها تنقص على عاتق الفلاح بدوا من حراثة الارض وانتهاء بجني المحصول باستثناء السداد حيث تنقص التكاليف مانصة ، ولو تمنا بعملية احصائية تقريبية لوجدنا بان النسبة الحقيقية للتوزيع :

٥٠ بالمائة للاقطاعي و ١٥ بالمائة للفلاح . الاقطاعي يقم الارض فقط والفلاح يتحمل كافة الاعباء الاخرى .

ليس هذا فقط ، بل ان هناك اشياء اخرى تكشف عن مدى الظلم اللاحق باهالي عكار من قبل الاقطاع ، وتعود هذه الاشياء في حقيقتها الى عهد القناتة وتتمثل بظاهرات متعددة ، اهمها :

- ١ — العمل سفرة بارض الاقطاع .
- ٢ — فرض الاتوات المتعددة كالبيش والثلث والنجاح والطيور والصواني المصنوعة من القش وغيرها .
- ٣ — يفرض على نساء القرية خدمة « المست في البيت » .
- ٤ — تقبيل ابيائه في كل مرة يدخل فيها القرية .

كذلك مارس الاقطاعي دور « القرد بين البطين » للفصل في مشاكل الفلاحين ، ويحرض بعضهم على البعض الآخر لاقتناص اموالهم باستمرار . .

وقد مارس الاقطاع السلوات قليلة خلت ايشع انواع الاستغلال والاضطهاد حيث كان يلقي اى فلاح يخالفه في امر ، بقلية في ارض مسيعة « الفراخ » ، وهي ارض متحركة اذا سقط فيها الانسان لا يستطيع ان يخلص منها ، بل يفرق فيها ، كما انه لا يتورع عن اغتيال من يريد . وهناك حادثة حصلت قراية شهر اب ١٩٦٩ ، وفماذا ان ملك العلي قد اوعز الى مرعب محمد ديب المرعبي بابقايل ابن فلاح واسمه محمود منلع ، بجهة انه — كما يدعي الاقطاعي — كان وراء توزيع بيان ضد ال العلي ، وقد تم اغتياله على مراء من الناس في محلة التبنانة في طرابلس قروب مستشفى تشابة . .

## موقف الدولة ودورها في هذا المجال

ان من يلقي نظرة فاحصة على الوضع في عكاريجد ، وبشكل واضح ، افعال الدولة ، يختلف معوردا لهذه المسئلة في جميع المجالات ، ومما يؤكد ذلك :

- ١ — قلة المدارس وتدهورها وخاصة في سهل عكار حيث ان نسبة الاميين بين الاهالي تتجاوز الـ ٧٠ بالمائة من مجموع السكان وان عدد الاولاد الذين هم بحاجة الى المدارس يبلغ تعدادهم حوالي ٣٠ ألف في السهل والجبل .

البقية على الصفحة — ١٤ —



# مناظرة حول مستقبل الرأسمالية الأميركية

● نقاش بين ماندل ونيقولوس على صفحات

مجلة "اليسار الجديد" البريطانية

■ عرض: رستا القسم

الصادر في كانون الثاني - شباط عام ١٩٧٠ يخضع مارتن نيقولوس ( وصف في المجلة بأنه مناضل ثوري امريكي ) مقال ماندل للثقة ويحيط على الاسئلة المطروحة من وجهة نظر مختلفة . ويليه في نفس العدد مادل موضحا مقالهورافضا الزاوية التي يبالغ نيقولوس من خلالها المشكلة . وفي ما يلي تلخيص لمقال مادل « امريكا ... الى اين ؟ » ، ثم حوار الاثنين حول نقاط الاختلاف .

## راي مادل

يذكر مادل في مقاله « امريكا .. الى اين ؟ » سبع قوى تعمل من داخل المجتمع الأمريكي متجهة نحو تفكيك التوازن الاجتماعي للاقتصاد الرأسمالي والنظام البورجوازي في الولايات المتحدة : أولا : تراجع العمل غير الماهر والجنود الاجتماعية لرايكيالية السود يتخفى المجتمع الأمريكي في الآونة الأخيرة عن عملية تغير تقني تدخل في نطاق الثورة الصناعية الثالثة . وقد كان من نتائج هذه الثورة تزايد البطالة ، وهي بطالة بنيوية وليست بطالة مرتبطة بتركيب المرحلة ، وقد جاوز عدد العاطلين عن العمل الخمسة ملايين في سنوات الخمسين ثم عاد وهبط الى اربعة ملايين أو أقل في سنوات الستين . والمهم هنا ان الفلة التي تتأثر من ذلك هي العمال غير المهرة . فقد هبط رقم الاممـال التي يشغلها عمال غير مهرة من ثلاثة عشر مليوناً الى أقل من اربعة ملايين في العشر سنوات الماضية . ويكون العمال السود اكثرية الساحقة من هذه الفئة نتيجة لعوامل عدة اهمها الحالة الزرية لظروف التعليم الابتدائي الذي يتلقاه هؤلاء حيث يتكاثر عدد الراشدين تماماً في الوقت الذي ينتر فيه العمل غير الماهر . ويرى مادل ان عوامل خارجية ، كالثورات في العالم الثالث وحرب فيتنام واستقلال الدول الافريقية وغيرها كانت بلا شك عوامل مهمة في تخرج ثورة السود في الولايات المتحدة . على

منذ أكثر من خمس وعشرين سنة ( أي منذ وقوع الازمتين الاقتصاديتين الكبيرتين في الولايات المتحدة في الفترتين ١٩٢٩ - ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ) والولايات المتحدة الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . على ان هذا الهدوء بدأ يتخلله في الفترة الحاضرة هزات كان بعضها عنيفا (اضرابات طلابية عنيفة، انتفاضات السود ، مظاهرات ضخمة ضد الحرب الخ ) فما هي القوى الموضوعية التي تتجه الى كسر التوازن الذي ميز الولايات المتحدة خلال السنوات المذكورة ؟ وما هي الفئات التي تعمل فيها هذه القوى وما مدى تفاعلها معها ؟ ما هو موقف الطبقة الحاكمة الرأسمالية من ذلك التحول وما هي حلولها للحد من فعالية تلك القوى ؟ وأخيراً ما هي الحدود الموضوعية التي تقف عندها الطبقة الرأسمالية في درء الخطر الذي يؤدي بحكمها الى التصعد ؟

الجواب على مجمل هذه الاسئلة انما يجب على سؤال اساسي : ما مدى وجود الثورة الاشتراكية بالوقت في بنية البلد الاميريكي الكبير ؟ يحاول الاجابة على هذا الاسوال من خلال الاجابة على سائر الاسئلة المطروحة ارنتست مادل ( رئيس الامية الرابعة ) في محاضرة القاها بين طلاب فلنديين في جامعة هيلنستي ضمن سلسلة محاضرات حول الاميريالية امريكية . وقد نشرت مجلة اليسار الجديد البريطانية في عدده الصادر في آذار - نيسان عام ١٩٦٩ مسودة لهذه المحاضرة بعنوان « امريكا ... الى اين ؟ » ، وفي المسد

لرأسمالية اكثر منهم منذ خمس عشرة سنة. ومع ان الحركات الطلابية كانت تبدأ بفضالات ضد الحرب الفيتنامية أو ضاينا مع السود ، إلا أن خوض معارك كهذه بدأ يؤدي نحو وهي للفصل ضد الرأسمالية المحلية كظاهرة ضرورية في النضال ضد الاميريالية . ثالثاً : الكتلة - التقنيون والبنية المهرمة للمصنع :

استتبع التقدم التقني الهائل في الولايات المتحدة قصراً في الدورة الاقتصادية ( خمس سنوات بدلاً من عشر ) ، وقد انعكست هذه الظاهرة على عمل المؤسسات فاصبح مركز الثقل في اهتماماتها يقع في مشاكل اعادة الانتاج بعد ان كان قديماً مركزاً على الانتاج نفسه . هكذا يصبح هم المؤسسات الكبيرة العمل على مراكية رأس المال وتجميعه لاعادة توزيعه في توظيفات متعددة تعود بالنفع الى المؤسسة في حال وقوع أزمة في قطاع أو آخر . ومن المعروف أن هذه الازمات تقع في فترات غير متباعدة في حقبة التطور التقني السريع .

وكما تركز اهتمام الرأسمالي الكبير على عملية اعادة الانتاج ابعد عن عملية الانتاج تاركا ايها في ايدي التقنيين الذين يقومون بدور الرأسمالي سابقاً ، ويتعرضون لنفس المخاطر التي كان يتعرض لها في الازمات دون ان يملكوا قوتهم لتفاديها . بمعنى ان الرأسمالي الكبير يستطيع ان يلقي مؤسسة أو ان يعيد تأسيسها في مكان آخر قادفاً بذلك بضعة الاف من العمال الى الشارع دون ان يؤذيه ذلك مباشرة . فمن المعروف ان الرأسمالي الأمريكي الجديد ينشر امواله في توظيفات عديدة متجنباً بذلك ضياعها كلها اذا ما وظفت في قطاع واحد ومعني ذلك القطاع بآزمة كبرى .

لذا فان القوة التي يمتلكها الرأسمالي هذا سوف تبدو اعتباطية ومطلقة اكثر فاعتر في نظر التقنيين الذين لا يمتلكون تلك القوة بالذات . وكلما تقدمت درجة العلم عند هؤلاء التقنيين بدت نفاهة النظام الهرمي القائم على تقنيون مع منطق التقنية الحديثة التي تتطلب تعاوناً مرناً بين المسؤولين عن الانتاج بدلاً من تلقي أوامر متتجدة .

رابعاً : انخفاض الاجرة الفعلية بسبب التضخم المالي : لا شك في أن المؤسسات الحربية المضخمة كانت المساهم الأساسي في تفاقم التضخم المالي في الولايات المتحدة ، ولكن هناك عاملاً مهماً آخر هو أن المجتمع الأمريكي بكامله مجتمع للروسية متخاضة مع منطق التقنية الحديثة التي تتطلب تعاوناً مرناً بين المسؤولين عن الانتاج بدلاً من تلقي أوامر متتجدة .

والنسب هذه في ارتفاع مستمر . ويضاف الى هذين العاملين سياسة التنبية التي انتهجتها ادارة كينيدي في أوائل الستينات والتي ساعدت على تخفيض نسبة البطالة . ولما كانت التنمية متناسبة طردياً مع التضخم المالي فقد زادت سياسة التنبية في نسبة هذا الاخر . ولم يؤد التضخم المالي الى توقف ازدياد الاجرة الفعلية للعمال بحسب ( كانت الاجرة الفعلية للعمال الأمريكي تزداد باستمرار خلال ٢٥ سنة ) ، بل بدأ ينمط بها نزولاً . ومنذ سنة ١٩٦٠ اخذت اجرة العامل الفعلية تنخفض بمعدل ١ بالمائة في السنة .

من المستحيل التكلم هنا عن اية معارضة سياسية تمارسها الطبقة العاملة ضد الطبقة الرأسمالية . ولكن ، اذا كانت الطبقة العاملة قد تركت قيادات نقاباتها في يد الحزب الديمقراطي البورجوازي ، فذلك لان مداخلها وظروف معيشتها كانت في تحسن مستمر . اما الان ، وبعد انحطاط اجور العمال الفعلية ، فان مراقبتهم لقادة ستكون اكثر حدة وانماجهم بالعمل النقابي اكثر استمرارية .

والحل امام الادارة امريكية هو واحد من اثنين : اما الحفاظ على مستوى التنبية الاقتصادية الحاضرة وهذا يؤدي حتماً الى التضخم المالي . واما التراجع والحفاظ على مثالة الدولار امريكي . والنتيجة الحتمية هنا هي البطالة . ويقدّر الاقتصاديون امريكيون انه لتأمين مثالة الدولار يجب أن تكون نسبة البطالة ٦ بالمائة على الأقل .

خامساً : الادارة العامة ونتائجها الاجتماعية : تتخضم الادارة امريكية بشكل مستمر وتشكل اكبر مصدر للتوظيف ( هناك احد عشر مليون وظيفة ) ، وينتمي اكثر موظفي الادارة العامة الى الفئات ذات الاجور المنخفضة . ومعدل دخل هؤلاء هو دائماً اقل من دخل هؤلاء التقنيين الذين لا يمتلكون تلك القوة بالذات . وكلما تقدمت درجة العلم عند هؤلاء التقنيين بدت نفاهة النظام الهرمي القائم على تقنيون مع منطق التقنية الحديثة التي تتطلب تعاوناً مرناً بين المسؤولين عن الانتاج بدلاً من تلقي أوامر متتجدة .

رابعاً : انخفاض الاجرة الفعلية بسبب التضخم المالي : لا شك في أن المؤسسات الحربية المضخمة كانت المساهم الأساسي في تفاقم التضخم المالي في الولايات المتحدة ، ولكن هناك عاملاً مهماً آخر هو أن المجتمع الأمريكي بكامله مجتمع للروسية متخاضة مع منطق التقنية الحديثة التي تتطلب تعاوناً مرناً بين المسؤولين عن الانتاج بدلاً من تلقي أوامر متتجدة .

الرأسماليين . وهؤلاء - وأن كانوا يطالبون بتحسينه وباعتائه مهاماً اكثر وأوسع من مهامه الحالية - يرفضون بالطبع دفع ضرائب تفي فعلاً بالمهام تلك . ويروي مادل امثلة عن ترويدي الخدمات العامة في الولايات المتحدة . وهكذا فانه ليس هناك من منفذ الى تحسين اوضاع الموظفين ، على حساب القطاع الخاص . هذا ومعظم هؤلاء هم من متخرجي الجامعات الذين يحملون معهم بعضاً من راديكاليتهم التي اكتسبوها خلال دراساتهم . وسيكون لرايكيالية الاساتذة الرسميين معنى خاص نظراً لتفاعلهم مع ثلاثة هم طلاب وراديكاليو المستقبل .

سادساً : المزاجية الانجليزية : يبقى ما نكرناه من التناقضات الداخلية ومن تأثيرها على وعي فئات الطلاب والسود والعمال والموظفين والتقنيين امورا غير حاسمة ، في نظر مادل بالنسبة لتحليل المسائل . فالنقائض الاساسي الذي سيفجر الوضع امريكي الاقتصادي بحدائه أزمة بنيوية كبرى في الصناعة امريكية هو خطر المزاجية الانجليزية للرأسمالية امريكية . فمن المعروف أن العامل امريكي يتقاضى اجرة فعلية تتراوح ما بين مثلي اجرة العامل الأوروبي وثلاثة أمثاله ، وبين أربعة أمثال اجرة العامل الياباني وخمسة أمثاله . وقد كان هذا ممكناً نظراً لعوامل عدة منها انغلاق السوق امريكية على حدودها الوطنية دون التعرض لمزاجية اجنبيه وقلة الايدي العاملة . وأخيراً لا اخراً فان صناعة الولايات المتحدة تعمل على مستوى انتاجي اعلى بكثير من ريفيتها اليابان واوروبا . والعامل الاخر يمسود ، بالطبع ، الى مستوى تفتت ارفع من مستوى البلدان الاخرى ، والى اماكن انتاجية هي اضعاف انتاجية هذه البلدان . ويرى مادل أن احتكارية الانتاج - كما يسميها انجلز - معرضة للزوال . فتصدير رؤوس الاموال امريكية - بمثل الكثافة التي امتاز بها - الى بقية البلدان ، انما يجعل معضمة التقنية الريفية وينورها على البلدان التي تستقبل الراساميل . وبهذا تكون قد ضاقت اليد الانتاجية التي تحدثها التقنيية الريفية تلك .

ويطوي مادل مثلاً على ذلك ما حدث فعلاً في أوروبا واليابان . فالولايات المتحدة تعتبر مفتوحة على هذه البلدان في حقول قليلة كالطيران والاتلات الالكترونية . وليس هناك اي دليل حسي على أن هذه القطاعات الرأسمالية ما زالت تعمل : لا يمكن لطرف



نموذج من المظاهرات في امريكا



حاسباً في اسواق الاستيراد والتصدير . واما القطاعات التي بدأت تضاهي الصناعات امريكية كالحديد الصلب والسيارات والادوات الكهربائية الخ ، فقد بدأت تفترق الاسواق امريكية . فـ ١٥ - ٢٠ بالمائة من الحديد المستعمل حالياً في الولايات المتحدة هو مستورد من اليابان واوروبا الغربية ، والسيارات الأوروبية تشكل من ١٥ الى ٢٠ بالمائة من الاستهلاك المحلي للسيارات . وهذه نسب مرضية للارتفاع . وهناك نمو مشابه لاستيراد سلع اخرى .

ولا تعصر هذه المزاجية في السوق امريكية المحلية التي تشكل اكبر سوق عالمية ، بل هي قد بدأت تشكل خطراً على الاسواق الخارجية . وفي حقول معينة كالسيارات والحديد الصلب تخفي الصناعة امريكية من الاسواق بسرعة . فعندما تعمل بنفس القياس الهجومي الانتاجي الذي تعمل به الولايات المتحدة ، فهنما بالذات مستجد الولايات المتحدة نفسها في مأزق عسير . فذلك أن مغارة كبرى نجح من ردم الهوة في حجم الانتاج ووعيته بين الولايات المتحدة وبقية البلدان الصناعية : اذ كيف يمكن للعمال امريكيين أن يتقاضوا اجوراً فعلية بثلث الضخامة قياساً على عمال البلدان الاخرى ، بينما تضخم الصناعة امريكية للمزاجية تماماً كيفية البلدان ، ودون التمييز الذي زالت اسبابه وبقيت نتائجه ؟ والكلام من ردم الهوة الانتاجية هذا ليس بالهراء . فني اليابان مثلاً شركة من الحديد الصلب تنتج اثنين وعشرين مليون طن منه ، مما يجعلها بمحاذاة ثاني اكبر شركة صلب في الولايات المتحدة ، ويصبح شركتي ستروين وفيات تتكون شركة تنتج مليوني سيارة سنوياً ، وهذا يرمعها الى رتبة ثالث شركة سيارات امريكية ، وقد ترتفع الى المرتبة الثانية في غضون سنوات قليلة .

سابعاً : تفاوت الاجور ما بين الولايات المتحدة وبقية البلدان الصناعية : يرى مادل انه في الظروف الرأسمالية الحاضرة المتميزة بترك رأس المال تستطيع البلدان الأوروبية وكذلك اليابان أن ترفع مستوى انتاجها هجماً الى مستوى الانتاج في الولايات المتحدة . . . وعندها سوف تتهدد اجور العمال امريكيين بالتقصان ، اذ ان القاعدة الاقتصادية البسيطة في النظام الياباني مثلاً . ( لا بين نيقولوس فعلاً في

ان ينتج بنفس مستوى انتاج طرف مزاهم ، مثاماً ، مع هذا ، دفع اجور شـمـاوي ثلاثة اضعاف اجور الطرف المزاهم ! ونعم الطبقة امريكية الحاكمة بسرعة أن الفرق في الاجور الذي ينتج به العمال امريكيون ، انما يشكل عقبة امام مصلحتها في اطار المزاجية العالمية . وبالرغم من عدم خطورتها في الوقت الحاضر فقد بدأت تعاني بطرق مختلفة . وما توظيف الاموال بكثافة في البلدان الأوروبية وغيرها الا احدى هذه الطرق . وهناك ايضا تكثيف استغلال العامل وذلك بتسريع وتائر الانتاج مثلاً ، وكان من جرائه ان لجأت الصناعات - صناعة السيارات مثلاً - الى استبدال العمال المتوسطي العمر بعمال شباب يقدر على تحمل الوتيرة الجديدة المرحقة في العمل . ولا يبدو في الاق أن مثل هذه الحلول تثير نتائج حاسمة . وسيبقى ردم الهوة الانتاجية ما بين امريكا والبلدان الصناعية الاخرى خطراً على الاقتصاد امريكي ومن ثم على اجور العمال الفعلية ، التي ستعرض لهجوم ساحق من قبل الراساميلين امريكيين .

فما هو موقف العمال امريكيين من حالة كهذه ؟ . من الضروري التأكيد هنا على أن موقف العمال امريكيين المهان من النظام امريكي لم يكن يحدده كرههم للشيوية ، بل على العكس فان مهادنتهم للنظام ومن ثم تقبلهم الفكر المهادية للشيوية التي تفيها وسائل اعلامه نابع من أن هذا النظام قد وفر لهم امكانيات معيشية مرتفعة . ولذا فانه منى بدأ هذا النظام يسلب العمال مكاسبهم تلك ، فان وضعا جديدا سوف ينشأ في الولايات المتحدة . ومن هنا نستطيع ان تصور تحول البروليكتاريا ، التي كانت حتى يومنا هذا رجعية ، الى بروليكتاريا ثورية .

ولا شك بأن حركات القدر الضمنية في العالم ستطلب دوراً في الاسراع بالثورة الاشتراكية امريكية . ولكن هذا الدور يبقى رهناً بالعوامل السابقة الذكر ، فان هذه الحركات انما تهدر توظيفات رأس المال امريكي في البلدان الخلفة ، هذه التوظيفات التي تشكل ، كما ذكرنا سابقاً ، عاملاً يجعل معدل الاجور امريكية موازياً لمعدل الاجور في البلدان الصناعية الاخرى .

ويختم مادل بحثه بالقول انه طالما بقيت الثورة الاشتراكية قاعات شخصية يشر بها مناضلون ، سيظل وقعها محدوداً . ولكن متى التصمت هذه الافكار الثورية مع المصالح المادية المباشرة للطبقة العاملة امريكية ، فعندها ستصبح قوة متفجرة . وهو يصرى انه سيكون في الامكان التكلم عن هذه الثورة امريكية الاشتراكية خلال السنوات العشر او الخمس عشرة القادمة ، وليس ابعد من ذلك .

## راي مارتن نيقولوس

في مقاله « التناقض العالمي » ، يختار مارتن نيقولوس ان يركز في نقده لمادل على التناقض السائدة والسلبية ، القتين هما في اعتبار مادل العاملين الاساسيين والحاسمين من نتائج سلبية التوازن امريكي : المزاجية الاجنبية وما يتبعها من نتائج سلبية على اجور العمال الفعلية .

ويجد نيقولوس انه بالامكان دحض حجة مادل على مستويين : المستوى العملي ، حيث يمكن ان تبين بالارقام حدود المزاجية التي يتكلم عنها مادل ، والتي هي في رأي نيقولوس محصورة في الصناعات الهامشية ، مع العلم ان هذه الصناعات تضخم لميلية انهاء تستوعب عملاً امريكياً . ثم ان الهوة الانتاجية تستوعب بدل ان تضيق كما يزعم مادل . . . والفرق بين اجور العمال يضيق بدل ان يتسع . وأخيراً فالتجارة الخارجية امريكية هي ذات اهمية ضئيلة في الاقتصاد امريكي قياساً على اهميتها في الاقتصاد الأوروبي او الياباني مثلاً . ( لا بين نيقولوس فعلاً في

## مناظرة حول مستقبل الرأسمالية الأميركية

مقاله هذه الحقائق بالإرقام وانما يتكلم عن إمكانية التنبأ هذه .

ويستند الاعتراض الثاني على مقال مانديل الى معلومات بنوية تركها مانديل جانباً ، وإلى أساس تاريخي تجاهله : فمن أن قبلنا حقيقة تزايد الزاخرة التجارية ، فمن الخطأ اعتبار أن هذه الزاخرة بالذات ستؤدي إلى « أزمة بنوية في الاقتصاد الأمريكي » . وحجة نيقولوس في ذلك هي التالية :

ان أزمة بنوية كبرى في الصناعة الأميركية يسبقها حتما أزمة مصرفية كبرى . ودور المصارف في مآرك من هذا النوع هو دور محدد وهو يزداد تعقيدا كلما ضاقت الموهة الانتاجية التي تفصل المزارعين . فعين يتم تقارب الانتاجية وتوازي الأجور يبقى العامل الحاسم في تقرير هوية المنتصر هو غلبة الصلاحيات المالية التي يملكها كل الطرفين . فالطرسف المنتصر هو الذي يستطيع ان يحقق توظيفات جديدة أكبر وان يدفع أكثر لتكاليف التوزيعات وان يصعد أكثر في وجه الخصائر . ويلعب المقاتل المالي الداخلي للوسسات الصناعية دورا مهما . ولكن حجم التسليفات التي يتلقاها أحد الطرفين هو السبب في يلعب الدور الأساسي . ولا شك ان البنوك الأميركية الكبرى هي بنوك عالمية ، ولا يجوز اتهامها بالوطنية . غير ان علاقاتها وأربابها ترتكز على قاعدة وطنية . ومانديل نفسه قد برهن في أحد مؤلفاته على أن قاعدة القوى المالية العالمية هي الرأسمالية الأميركية . واستنادا لهذا فان أية أزمة كبرى تهدد المصارف الأميركية تكون قد زلزلت المصارف الأوروبية

قبل ذلك . ويشير نيقولوس هنا الى أن الدولار الأمريكي المتضخم يفرض على البلدان الأوروبية كمخونات امريكية بدل الذهب أو حتى بدل البضائع الأميركية . ويطلب الرأسماليون الأوروبيون تكرارا تخفيض قيمة الدولار . ولكن لما كان الدولار نقدا عاليا فان تخفيض قيمته يجلب هزات عميقة في البنية الاقتصادية في العالم كله ، فكيف يمكن التكلم عن تعطيمه ؟ ( وهذا بالذات ما تمنيه هزة بنوية كبرى في الاقتصاد الأميركي ) . فالضحايا الأول من غير الأميركيين سيكونون الأوروبيين بالذات لانهم يملكون كميات كبيرة من الدولارات ، وكذا فمع أن تعطيم الدولار يعود بالمشاكل على الطبقة الرأسمالية الأميركية فهو يسبب مشاكل أكبر للبرجوازية الأوروبية . ولذا أيضا فان رغبة هذه الأخيرة في تعطيمه لا تتسدى التنبؤات ، ويؤدي الأمر بالنتائج إليها دائما الى تخفيض عيولهم هم . ومع أن هذا يزيد من فرصهم في التصدير ، لكنه يسبب هزات في الاقتصاد الداخلي ، إذ يقلف بالوسسات الوطنية في احضان المؤسسات الأميركية التي تشتريها بأسعار الزائدة .

فكما ان الأزمات المحلية تدفع راس المال غير المتين الى خارج السوق أو الى فقدان استقلاله بانضمه الى رأسمال امين ، كذلك تفعل الأزمات العالمية . فالزراعات التي يتكلم عنها مانديل تقترض استقلا لراس المال الأوروبي أو الياباني ينفقه مستعاضا الأخران تدريجيا تحت طائلة الأزمات العالمية التي تقلق بها اما الى خارج السوق واما الى حامي الرأسمالية الأميركية . وهذا ما يحصل حاليا في بريطانيا وفرنسا . وهكذا فيضرائها راس المال في البلدان الأخرى أو باستغلالها على النظام النقدي في العالم بالإضافة الى عوامل أخرى ستذكر لاحقا . تنجح الرأسمالية الأميركية نحو تكتيف أعمال راس المال العالمي وتركيزها في بيها جامعة من الدول الصناعية الأخرى نصف مستمرات لها تدور في فلكها ، تنفذ استقلالها تدريجيا وتضع ، أكثر فائز للامبريالية الأميركية . وفي رأي مانديل في مقاله « قانون النمو غير المتكافئ » ان الخطأ المجهي الذي وقع فيه

نيقولوس في تقديم حجته هذه يقع في عدم قدرة هذا الأخير على التفريق ما بين التغييرات الكمية والتغييرات الكيفية . أو ما بين الهيمنة النسبية والهيمنة المطلقة . فيقولوس ينسى ان الوظيفة الأساسية للدولة في بلد رأسمالي صناعي هي حماية مصالح الطبقة الرأسمالية من كل الأعداء الخارجيين والداخليين على السواء . ولذا فوصف بلد كفرنسا مثلا بأنه نصف مستمرة ( بفتح الميم ) لان العلاقة بينه وبين بلد امبريالي آخر هي لصالح هذا الأخير لا يعني باننا ان فرنسا قد فقدت ( أو قد تفقد ) السيادة الاقتصادية . بمعنى ان فوائدها الصناعية والبنوك هي ملك لرأسمالية اجنبي أو خاصة لادارتهم كما يحصل فعلا في البلدان نصف المستمرة حيث تكون الدولة حامية مصالح الطبقة الأجنبية تلك ، ضد مصالح بورجوازيها الوطنية ( اليونان مثلا ) . فليس هناك أي دليل على أن الامبريالية الأميركية مستمرة على أكثر من ٪١٠ من وسائل الانتاج الصناعية وعلى أقل من هذا بكثير من الوسائل المالية في أي بلد امبريالي غيرها . وهكذا فليس هناك أي سبب لاعتبار البلدان تلك نصف مستمرات للدوليات المتحدة .

ويستند نيقولوس الطريقة التي يحدد بها مانديل الأجور في التقنين السادسة والمابعة من مقال هذا الأخير « أمريكا . الى أين » . فمانديل - في رأي نيقولوس - قد افترض ان المحيط الاقتصادي الأميركي ينتهي عند حدوده الجغرافية ، مما يترك انطبعا بأن الزاخرة الأوروبية - الأميركية مثلا هي مزاجية بدائية بين طرفين منفذين . وهذه بالطبع صورة خاطئة . فالمحيط الأميركي المالي يمتد الى اليابان وكندا وبلدان العالم الثالث بشكل توظيفات مباشرة أو غير مباشرة . من هنا ان راس المال الأميركي غير مضطر لأن يواجه الزاخرة اليابانية مثلا على أساس الأجور الأميركية بل على أساس الجور اليابانية وكذلك شأنه في بلدان أخرى . فراس المال الأميركي ليس رأسمالا وطنيا بل امبرياليا ولذا فمقارنة الأجور داخل الولايات المتحدة بالأجور في بلدان صناعية أخرى لا تعطي الصورة الحقيقية بل يجب مقارنة الأجور داخل المحيط الياباني أو الأميركي بالأجور داخل المحيط الياباني أو الأوروبي . انطلاقا من مقياس هذا - وان صعب الحصول عليه - ونظرا لأن التوظيفات الأميركية في بلدان العالم الثالث تفوق توظيفات أي بلد امبريالي آخر فان معدل الأجور الأميركية قد يكون أكثر المعدلات انخفاضاً على الإطلاق . ذلك ان التكلم عن الأجور في الحدود الجغرافية لبلد ما ليس له كبير معنى . ففي مصر الامبريالية يظهر التناقض بين العمل للأجور ورأس المال على مدى عالمي ولا يعود بالمكان ظهوره في حين وطني فقط ولا يمكن تصور هذا التناقض ناجما عن أسباب محلية في حدود الصراع حول الأجور . وان التركيز اصلا على درس التناقضات في الولايات المتحدة بحدودها الجغرافية بغفل عالمية التناقض هذا ويؤدي الى اخطاء في التحليل كالتي وقع فيها مانديل . ويرى نيقولوس انه كي يكون لأي تحليل ماركسي قيمة ، ينبغي ان يكون بنفس الشمول ونفس المالية الذين لقوة راس المال نفسه .

ويجب مانديل على هذه الحجة فيعترض قانون النمو غير المتكافئ الذين يميز عصر الامبريالية . فمع أن الامبريالية تربط المجتمعات في مختلف البلدان بشبكة واحدة في السوق والاستغلال المتماثل ولكنها في نفس الوقت تعمق الفوارق بينها نظرا لان استقلالها لها لا يكون بنفس الدرجة . ولذا فصرع هذه البلدان مع الامبريالية سينفذ اشكالا مختلفة

وستكون حدته بدرجات متناسبة مع درجة الاستغلال تلك . أي ان كل بلد يحتفظ بميزته الأجنبية ، ومن الممكن ومن الضروري درس كل وضع بمفرده والعمل من داخل كل هذه الأوضاع . ثم يذكر مانديل نيقولوس بوصف ليفسح للامبريالية بانها بناء فوق الرأسمالية . ولهذا فان हमه لا يعني بالضرورة هدم الرأسمالية التي يرتكز عليها . ومن المعلومات البنوية التي اغفلها مانديل - برأي نيقولوس - هي دور المؤسسة العسكرية الأميركية في حماية الصناعة الأميركية . فمن المسلم به ان أية قوة عالمية كبرى لا يمكن ان تفق مكتوبة الأذرع أمام قوة أخرى تحاول تصديق نظامها الاقتصادي . وهكذا فان الأزمة البنوية الكبرى التي منسبب الاقتصاد الأميركي من جراء منافسة صناعة البلدان الأوروبية وغيرها ستدفع الولايات المتحدة الى خطوة عسكرية . ومن المستبعد هنا أن نستطيع اليابان أو البلدان الأوروبية أن تستغني حتى عن الحماية الأميركية العسكرية التي توفرها لها الولايات المتحدة من خلال حلف الأطلسي وحلف جنوب شرق اسيا ، فكيف نستطيع الوقوف بوجهها لحماية هويتها في الزاخرة ؟ وهنا يبقى الحل الديفولي ، وهو أن تشكل المواسم الأوروبية حلفا عسكريا مع الولايات المتحدة ، وتزاهم الصناعة الأوروبية الصناعة الأميركية عليها من تحت المظلة الصوفياتية .. ويستبعد نيقولوس أن يكون هذا تصور رئيس الاممية الرابعة ، وان كان منطوقه يقود الى الاستنتاج عينه .

ويرد مانديل على هذا بالقول أن التناقص الاقتصادي بين البلدان الامبريالية يبقى قائما وقد يشهد لدرجة يميل فيها التوازن لتفكير صالح البلد الخفوق عسكريا ، ومع ذلك ، فان خطوة عسكرية من جهة هذا البلد ليست حتمية . والسبب في هذا هو ان البلدان الامبريالية في أيامنا الحاضرة مضطرة لان تتحالف عسكريا ضد عدو مشترك واحد هو الانظمة الشيوعية التي تهددها جميعا وتدفعها بالتالي لان تقاضى عن خلافاتها مهما بلغت حدتها .

●●● يعتبر مانديل مقال « أمريكا . الى أين ؟ » محاولة لتعيين التناقضات التي تهدد اليهود الأميركي من الداخل . والمحاولة هذه انما هي مساهمة منه في توضيح العلاقات الضعيفة في المجتمع الأميركي أمام اللغة اليسارية الأميركية التي يتوجه هو - فيما بعد - اليها . فمانديل يحاول دحض حجج الذين يؤمنون « بالمالية الثالثة » أي بحتمية انتصار الثورات في العالم الثالث قبل اندلاعها في البلدان الصناعية . فهو لا يؤمن بهذه الحتمية الزمنية . ويؤكد انه على كل طبقة عاملة ان تقوم بنورتها بعملية يومية ذوقية - بدل ان تنتظر قيام انتصار الثورات في بلدان العالم الثالث . من هذه الزاوية انطلق مانديل لكتابة بحثه الذي استقبل في الأوساط الأميركية باهتمام وتشبث حوله الآراء .

ونيقولوس ، من هؤلاء الذين قرأوا مقال مانديل . وقد سجل نقاط اختلافه معه التي تتجوز حول نقطة أساسية وهي ان مانديل اغفل في بحثه الصفة المالية للتناقض ما بين العمل للأجور ورأس المال ، أي امبريالية رأس المال الأميركي . وفي رأي نيقولوس ان التكلم عن التناقض في واقع الاقتصاد الأميركي يجب ان ينطلق من هذا المهوم .

واليساريون اللبنانيون والعرب الذين يعملون في بلدان ومنطقة تسطر عليها الامبريالية الأميركية ، لا بد لهم ان يعلموا أن مستقبل نضالهم رهن بتطور التوازن بين هذه الامبريالية وبين اعدائها في العالم ، ورهن أيضا بمستقبلها الداخلي في الولايات المتحدة نفسها . وقيمة هذا النقاش انه يلزم بعضا من الموضوع العامة ويلفت النظر الى خطورته وضرورة مقابته ●●

# بيان سياسي هام صادر عن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

الامبريالية والصهيونية والرجعية تحاول أن تجعل عام ١٩٧٠ عام تصفية للمقاومة وقضية فلسطين

القوى العميلة والرجعية في الاردن تمارس خططا جديدة لتصفية المقاومة

١٥ أيار تذكروا بأن حرب الشعب الثورية هي طريق تحرير فلسطين

يشهد عام ١٩٧٠ سلسلة تطورات خطيرة تتناول القضية الفلسطينية ويجمع حركة التحرر الوطني العربية . فقد بات معلوماً ان الامبريالية الامريكية تريد أن تجعل من عام ٧٠ . عام تصفية للقضية بلدنا وحركة المقاومة وقد برزت الخطة الامبريالية بموجات الضغط السياسي والأعلامي على الأنظمة والشعوب العربية ، مترافقة مع الضغوط العسكرية الصهيونية في اعماق الارض العربية والتوغل في بعض الأراضي كما حدث بتاريخ ١١/١٠/٧٠ ، جنوب لبنان ، كل هذا في محاولة مسعورة لدفع أنظمة المنطقة للتقاعص مع الامبريالية الأمريكية باعتبار انها الوحيدة القادرة على وضع الحلول لازمة الشرق الأوسط موضع التنفيذ ، كما ان هذه الخطة السياسية والأعلامية والمسكرية تهدف الى دفع الشعوب العربية إلى التمسك بالأسس من امكانات بلدانها في الرد على الهجمات المضادة كخطوة على طريق الاستسلام للحلول الأمريكية-الصهيونية . وفرض هذه الحلول بالقوة على شعبنا وعلى الأمة العربية .

ويجانب الخطة الأمريكية-الصهيونية ، فان المنطقة تشهد يومياً عارلات تطويق وتصفية ، حركة المقاومة الفلسطينية وبشكل خاص في الأردن ولبنان ، ضمن خطة مرسومة مع الدوائر الاستعمارية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص . حتى أصبحت القوى المسلحة والرجعية في الأردن ولبنان وكأنها تخوض حرب استنزاف ضد فصائل حركة المقاومة لا ضد اسرائيل والامبريالية ، فما ان تنتهي المقاومة من أزمة دامية مع الرجعية الأردنية حتى تدخل في أزمة دامية مع الرجعية اللبنانية ، وأحداث (٢٣ نيسان ٦٩ ، ١٨ تشرين ثاني ٦٩ في لبنان ) ليست بعيدة عن الأذهان . ومن خلال الوقائع يظهر ان « السيد » الذي يملك بكل خيوط المؤامرة هو ذاته هنا وهناك .

أما المقاتلون من الفلسطينيين والجنود ، يا همهم شعبنا ....

في الذكرى الثانية والعشرين لنكبة ٤٨ ، وقيام دولة صهيونية على جزء من ارض فلسطين ، وفي الوقت الذي نشهد الصراع اليومي مع الامبريالية الأمريكية والصهيونية على الارض الفلسطينية والعربية ، نشهد أيضاً المؤامرات المحمومة لضرب وتزريق القوى العاملة الفلسطينية ، وحتى الأمن السابق على الغزو الصهيوني لجنوب لبنان كانت القوى الرجعية واليمينية تطالب برأس المقامرة حتى بالقوة دون ان وتردع بعد اندحارها في أزمة نيسان ، وتشترن ثاني ٦٩ ووقوف شعب لبنان وفي طليعتهم قواه التقدمية ، المنظمة بجانب العمل القدائي لغير مؤامرات الرجعية .

وفي الاردن وبعد أحداث ١٠ شباط الدامية فان الدوائر الرجعية والعميلة لا تتوقف عن عمليات تطويق المقامرة لمطة واحدة تمهداً لفرض معركة دموية جديدة تنلر بحرب أهلية واسعة ، فان هذه القوى التي تتحرك طبقاً لأوامر السيد الامبريالي الذي يحتضن ويدعم اسرائيل لا يهملها الا مصالحها الآتية الضيقة وليس في حسانها القضية الوطنية وتحرير التراب الوطني المحتل .

إن شعبنا يراقب يومياً حالات التطويق والتآمر على حركة المقاومة في هذا البلد والتي اخذت تظهر على السطح بشكل متعده ابرزها :

- عملية التطويق العسكرية على امتداد منطقة الأغوار ، فقد تم قفل منطقة العمبة بوجه العمل القدائي ، وتمرضت المدينة لحمة تجريد من السلاح حتى لا يبقى بيدها مائدافع به عن نفسها امام احتلالات الغزو الصهيوني القائم يومياً ، وبعد مسرحية « تحرير » غور الصافي تم قفل المنطقة بوجه المقاومة المسلحة ، والان يجري زرع المنطقة الشالية بشبكات الانغام لزح جميع العقبات التي تقف في طريق قوى الثورة من القيام بواجباتها القتالية ضد العدو الصهيوني ، ولأظهار المقاومة أمام الجماهير بأنها « عدودة التأثير على العدو »
- عملية التطويق السياسية والمشاريع والاقليمية ، حيث تحاول تزيق وحدة الشعب التاريخية بين فلسطيني واردني وإثارة المشغبة لزرع روح العداء بين أبناء البلد الواحد ( كحدث في سحاب مثلاً ) وخلق منظمات سياسية وعيم مرتبطة بجهة الخارجية امثال « الاتحاد الوطني الاردني » .
- محاولة تزيق المقاومة بالتشيز زوراً بين منظمات عاكة ، ومنظمات غير عاكة ، «او بين الفداء الحقيقي» و«الفداء غير الحقيقي» وبأن هذه القوى العميلة والمادة لقائمة شعبنا مستعدة للتعاامل مع الفداء الحقيقي .
- اقتتال الاصطدامات المسلحة مع المقاومة في منطقة الأغوار كما حدث في الشهرين الآخرين ، لزرع العداء بين الجنود والمضائلين عن خط المواجهة وبين القوات القدائية المقاتلة .
- بناء شبكات خاصة للاغتيالات ، وأخرى لبث الرعب بين صفوف الشعب بالحرب النفسية على المقاومة وحتى بدفع هذه الشبكات الى ممارسة الاوصية ضد أبناء الشعب والصالحا بالعمل القدائي ( كما حدث في مادبا مثلاً ) وتوزيع الاموال والاسلحة على العملاء والحاسيب .
- وضع حركة المقاومة في أجواء محومة باستمرار لأشغالها وشل الكثير من طاقاتها بدلاً من توجيه كل بنادقها الى صدر العدو الصهيوني-الامبريالي .

ان جميع هذه القدمات هي حلقات مترابطة في عمليات التطويق العسكرية والسياسية والنفسية التي تمارسها القوى العميلة والرجعية المادة لحركة المقاومة ، وكلها تمهد لفتح جبهة صدام دامية قائمة مع المقاومة ، تحاول فيها الدوائر الامبريالية الرجعية خوض معركة قاصلة مع المقاومة وجماهير شعبنا . وادخال البلاد في حرب أهلية شاملة لن تقف هذه المرة عند حدود عيان فالدوائر المادية تخطط لحرب أهلية في عموم البلاد .

يا أبناء حركة المقاومة ، أيا الجنود والضباط الشرهاف ، يا همهم شعبنا

ان الرجعية لم تكف فيالحاق نكبة ١٩٤٨ ، بل تريد اليوم تكريس النكبات وتصفية المقاومة الفلسطينية كمدخل لتصفية القضية الفلسطينية بكاملها وفرض الحلول التسفوية والاستسلامية على شعبنا ، بالاعتراف بدولة اسرائيل وضمن حدود آمنة كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن التصوي الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني ١٩٤٧ .

أت الرجعية التي سقطت في الامتحان الوطني عام ١٩٤٨ ، وحاربت ضمن حدود مشروع قرار التقسيم الاستعماري لفلسطين عام ١٩٤٧ ، تعمل الآن وبعد مرور (٢٢) عاماً على النكبة ، وثلاثة اعوام على هزيمة حزيران ٦٧ ، لآداة المقاومة المسلحة الجاهمية حتى يرضى عنها اسيادها الامبرياليون الذين يحتضنون دولة اسرائيل . وهذه هي طبيعة الرجعية التي حملت طية المشرعن عاملاً الماضية على قمع حركة شعبنا وفرض دكتاتورية بوليسية بالقوة على ، لمصلحة الامبريالية وقلية اثنائية مصابة بالنمعة على حساب دم وكبح وعرق اكنية شعبنا الساسعة .

لست حركة المقاومة تراجح حالة صهيونية فهي تراجح العدو الصهيوني-الامبريالي . وبذات الوقت تتعرض لمؤامرات التطويق والاداءة من الخطوط الخلفية للثورة ، حيث تتعرض لطعنات الدوائر المادية في الظهور . إن كل هذا مرتبط بلامح الخطة الامبريالية والصهيونية لعام ١٩٧٠ التي تمثل المدخل لتصفية القضية الفلسطينية .

يا همهم شعبنا

أت حركة المقاومة تناضل من أجل تطوير أوضاعها الذاتية وبناء جبهة تحرير وطنية موحدة ، باعتبارها الجدار المسلح الثوري لتحطم جميع مؤامرات «التطويق والتصفية» ، وجميع محاولات «تصفية القضية الفلسطينية» وتطوير الكفاح المسلح على طريق حرب الشعب الثورية ...

إن تصفية نتائج حرب ٦٧ كخطوة مرتبطة بمتابعة الكفاح لتصفية نتائج حرب ٤٨ ، ترتبط بالأخذ به برنامج التحرير الوطني ، وفي مقدمته حماية الخطوط الخلفية للثورة وهذا يتطلب :

- ( ١ ) ردع حلات التطويق والتصفية الرجعية والامبريالية لحركة المقاومة .
- ( ٢ ) تطوير أجهزة الدولة في الأردن من كافة العناصر المؤولة عن هذه المؤامرات وخاصة في أجهزة الجيش والأمن العام والمخابرات . وتقديدها للمحاكمة العلنية على جرائمها أمام الجماهير .
- ( ٣ ) قيام جبهة وطنية أردنية-فلسطينية تصدى لملات التطويق والتصفية وتبني ، وتسلح جماهير شعبنا لحماية المقاومة ولتطوير طاقات البلاد المادية والبشرية لخوض حرب شعبية قوية ، طويلة الأمد مع اعداء تحرير بلادنا وتحرير الأمة العربية من الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية . وذلك لتزويد تسليح الجيش من البلدان الصديقة ... والمادة للاستثمار والصهيونية ، « وعسكرة » الاقتصاد الوطني ليصبح كل شيء في خدمة جبهة القتال ، وتطوير أجهزة الدولة من العملاء والمترشبن والصوص المروفين لشعبنا من أقصى البلاد الى أقصاها .

إن هذه الخطوات أصبحت ضرورة تاريخية لمجابهة الوضع الخطير الذي تمر به في هذا العام ، وضرورة لقيام جبهة عربية وطنية عريضة تضم جميع القوى التقدمية والوطنية الشريفة على امتداد الارض العربية لحمل السلاح وفتح جبهة صدام عريضة مع المواقع والمصالح الاستعمارية وغلق السوق العربية بوجه البضاعة الامبريالية ، ليخوض شعب فلسطين ومعهم شعوب الأمة العربية-حرب تحرير شعبية ثورية يتخلط فيها قتال الجيوش النظامية مع قتال حرب العصابات والحرب الشعبية-طورية الأمد ، عالية التضحيات لالحاق الهزيمة بالامبريالية والصهيونية بمئة بدولة اسرائيل وكافة القوى الرجعية المتحالفة مع الاستعمار والمتآمرة على ثورة شعبنا وحركة التحرر الوطني العربية .

أت ذكرى ١٥ أيار ٤٨ ، ليست لاطلاق الحشرات والآلام ، فقد حل شعبنا السلاح ولن يلقه حتى النصر الاكيد أو الموت . وعلى صخرة الشعب المسلح مستحطم كافة مؤامرات تصفية المقاومة والقضية الفلسطينية ... أت ذكرى ١٥ أيار ٤٨ تتطلب منا المزيد من الكفاح المسلح والنضال بلا كل من أجل بناء جبهة تحرير وطنية موحدة في الساحة الفلسطينية - الأردنية ، وجبهة عربية ثورية مسلحة لتحول منطقة الشرق الأوسط الى فيتنام ثانية تكون مقبرة الغزاة الامبرياليين والصهيانية والقوى العميلة والرجعية العربية المادية لتحرير بلادنا وتحرير الأمة العربية .

النصر للمقاومة الفلسطينية والعربية .  
والهزيمة الأكيدة لكافة قوى الثورة المضادة .  
وعاشت وحدة القوى المقاتلة الشعبية والنظامية .  
الجبهة الشعبية الديمقراطية

احد الاعداد التي صدرت عام ١٩٦٩

جميع الأعداد التي صدرت عام ١٩٦٩

مجموعة مجلد واحد

يطلب من الإدارة

الاشمن ٢

٢٥

ليرة لبنانية

يرسل بالبريد بعد اضافة ثمن الطوابع



## صدر حديثاً

### الإمبراطورية الأميركية

كلود جولياني

### التخلف والتنمية

### في العالم الثالث

د. ج. م. البرتيني

### ثورة أكتوبر في نصف قرن

روبرت، جوزي، دوي، الهيرمان وغيرهم

### مفهوم الخرب عند لينين

### والموقف العربي الراهن

الياسر مرقس

## قبر الطبع

### التجارب الاشتراكية

### أمام مشاكل التنمية

يونس دويون - مارسيل مازوير

### في الفكر اللينيني

لو كاسي، بوخارين، غارودي، آتوسر

### الإيديولوجية العربية المعاصرة

عبدالله المروعي

### الماركسيّة اللينينية

### والتطور العالمي والعربي

### في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني

### وفي نقدنا لهذا البرنامج

الياسر مرقس

### الامبريالية عام ١٩٧٠

بيير هالي

### العالم الثالث أوجرافية التخلف

ايف لاكوس

### الماركسيّة اللينينية

### أمام مشاكل الثورة

### في العالم غير الأوروبي

ستوارت سرام، هيليس كارير دكوس

## تتمت

### نتمة - معركة العرقوب

فيها هذه القواعد . والجيش العربي المتخلف لم تستطع أن تعيق الاحتلال الاسرائيلي ، ولا أن تعجل في خروجه . فكيف يمكننا والحالة هذه أن نتحدث عن هزيمة العدو من النصر ، أو النصر الظفر الذي اصنناه . يضاف الى ذلك حرص الاطراف جميعها على أن تظل القسبة الأكبر من هذا النصر ، حتى أن الاذاعة اللبنانية تجاهلت الجميع عدا الجيش اللبناني !

### ٢ - غرض ارباب السكان:

هذا الغرض يهدف الى غايتين ، اولاهما توسيع الشقة بين السكان والمقاومة ( وهي غاية لا تستحق كل هذا العرض العسكري ) وثانيها اجبار السكان على النزوح حتى يتسنى للاسرائيليين اخراج السمكة من الماء ، وبهذا يبقى الفلسطينيون في عزلة تامة فيسول غريهم بدون أن يسبب هذا وجعا للضمير العالمي الحساس تجاه مسألة المدنيين . والغاية الثانية تستحق فعلا الجلبة التي اثارها الاسرائيليون . والقوة التي تقع في مرمى هذا الغرض هي قوة الاهالي ، وقد اطنبت الصحف في الكلام عن المقاومة الشعبية ، غير أن كل شيء يشير الى أن هؤلاء كانوا مسيرة الدل المريرة طيلة اليومين . فمن الهروب الى الوقر لصل الجدار ، الى نصف الفلزل ، الى الكلف الال ، الى قتل الفدائيين أمام أعينهم ، الى اخذ بعضهم في عداد الاسرى . احداث تشير الى أن الحديث عن مقاومة فعلية من هؤلاء الذين تركوا وحدهم عزلا نسي مواجهة القوة الغازية يبدو ضربا من الوهم الخفى .

### ٣ - غرض تخمين الاسرائيليين الجدد الذين حلوا في المستعمرات الجديدة على الحدود .

وهو غرض يخاطب الاسرائيليين وهدفهم . على أن الحديث عن المقاومة والقاء الوطني لم يكن حديثا يسمى الى ان يصير بنار مقدسة قوى اصيلة في نقاضاتها ، بل كان ايضا نقطة جمت في لحظة عابرة نادرة بين قوى لم تعد الا أن تواجه بعضها البعض في الخنادق ، يدفعها الى هذا النتيجة مقاصد متباينة وجبت متفلسا لها في معركة العرقوب . فمن محاولة تصفية تركة التخالف ، الى الجبهة الشرقية ، الى الفرار من احتمال تصفية المقاومة ، كل لبنان ) . بيد أن كل شيء يشير الى أن الاحتلال هذه مقاصد متبادعة التكررات والاتفاق ، بحيث « أن التلاحم الرائع » سرعان ما تفكك ، لا بسبب الخلاف على اقتسام النصر ، وانما بسبب الخوف الذي يوصل كل طرف من ان يهدد طرفه اخر « في التلاحم » المسمى أن يبقى وندا في سرورهم . فلماذا بتلاحم المقاومة مع الجيش ، يتحول الى أن « عناصر مسلحة لبنانية » رمنا من الخلف قلنا منها باتنا اسرائيليون ، كما يقول قائد قوات فتح في العرقوب ( هل يشير هذا الى محاولة السلطة ان تستعيد مواقعها في العرقوب ) ، واذا بالبسالة المشتركة التي لم ينج منها احد ، تصل الى حد أن تنهم «الفاعقة» الاعلام العربي بخلق « بطولات وهمة لقوى بعيدة عن المعركة ، وغير مؤهلة لها ، ولسم تشارك فيها عمليا - النهار عدد الجمعة » وتتحول وحدة الدم العربي الى حد انهم مختلق للجيش السوري بمحاولة التمركز في ذات المناطق التي اخلفت اسرائيل !

\*\*\*

يقول احد كبار القادة العسكريين الاسرائيليين ان العملية الاخيرة لم تكن سوى تجربة للسلاح الاسرائيلي في المناطق الجبلية . المعركة ... وقد نصيب هذا القول من الصواب ، فان كل شيء يشير الى أن المعركة الاخيرة - في ظروف المقاومة الحالية التي لعنا اليها في بداية المقالة - تفتح الطريق أمام عمليات عديدة لاستتصال المقاومة - في الجنوب ، والمقاومة تجد نفسها بهذا الغنى بين فئسي كباش حقيقتية ، لذا فلا منوغة أن يقام بدلا من تلاحم فعلي على اساس وحدة الدم ، تلاحم وطني فعلي على اساس اكثر موقا وثباتا .

### نتمة - تفاصيل المناقشات التي سبقت الاتفاق الاخير

يحتاج الى التفات جدي نحو الممثل الجماهيري ، يتميز بعقلية منفتحة ومدرسة لطبيعة المرحلة الجديدة التي دخلتها حركة المقاومة بعد أزمة ١٠-٢ . واذا كانت حركة المقاومة تواجه حاليا في الاردن عملية تطويق من قبل السلطة يجري العمل عليها بداب ، من خلال احتلال وتلقيم مناطق انطلاق العمل الفدائي ، فان الرد على هذه المحاولات النوبية من قبل النظام الاردني لا يكون فقط بالاستعدادات المسلحة معه ، بل بتوسيع رقعة التمرد الشعبي امامه .

ان الحكم الاردني يهدف من وراء عملية التطويق الى تدوير العمل الفدائي من الداخل ، بابعاد التأييد الجماهيري عنه حين يظهر عجزه عن التطور ، تهديدا لضربه بعيدا عن تأييد حركة الجماهير وحمايتها . ولذلك فان الرد على الحكم الاردني يكون ردا مبتورا اذا اقتصر على الصعيد العسكري في الاغوار ، لانه حينئذ يستجيب بدون وعي لخطط الحكم الاردني نفسه . ويكون الرد الحقيقي المطلوب نسج علاقات وثيقة مع الجماهير ، وصياغة هذه العلاقات باطر تنظيمية تركز بالممارسة اليومية سلطة حركة المقاومة في اوساط الجماهير ، حتى تستطع عن طريق توسيع رقعة الصدام مع الحكم الاردني ان توفر شروطا افضل لحبوبة اندفاعها العسكري نحو مقاومة العدو الرئيسي .

ان هذه المسألة لا بد أن تحتل في اوساط حركة المقاومة في المستقبل اهتماما بارزا ، وببقدار الاقتراب منها ، ووضع الحلول لمعالجتها ، ببقدار ما يمكن الحديث عن تطور جدي في قضية الوحدة الوطنية بين فصائل حركة المقاومة . ولانا تشكل القضية المركزية الهمة أمام تطور العمل الفدائي ، فان اي لقاء وهدوي يتم في المرحلة الحالية ببعبدا عنها ، لا يمس صميم المشكلة .

اما المسألة الثانية : فهي ان كافة صنع الوحدة الوطنية المطروحة لا يجب ان تضي النور عن السعي للوصول الى انقسام الجبهة الوطنية الموحدة التي تجسد وهدها فقط المعنى الحقيقي للوحدة الوطنية . هذه الجبهة التي تتوفر لها وحدة الممارسة السياسية اليومية ، ووحدة العمل العسكري ، بالإضافة الى وحدة التمويل ، ووحدة التمويل الخارجي .

ولا بد أن يبقى هذا الشعار ، شعار الجبهة الوطنية الموحدة ، مرغوا باستمرار ، مهما بدا في الظروف الراهنة أن الوصول اليه امر صعب ومعقد .

وبقائه مقياسا لقضية الوحدة الوطنية ، بقدر ما يشكل حافزا لتطور على هذا الطريق ، بقدر ما يشكل مقياسا صالحا للحكم على جدية أي خطوة وهدوية يخطوها الممثل الفلسطيني .

وبالمقاييس الى هذا الهدف ، تظهر الخطوة الودوية التي تمت في مناقشات القيادة الموحدة ، ببعبها الصحيح . خطوة واحدة على طريق طويل .

### نتمة - فلاحو عكار يشرون قضيتهم

كما ان بعد الدراسة من القرى يعقد في حل المشكلة ، وهناك عامل رئيسي مرتبط ببهذا الموضوع . وهو : ان انخفاض الدخل السنوي للفلاح لا يسج له بإرسال اولاده الى الدراسة ، مما يضطرم الى العمل كزراعة

ماشية في اغلب الحالات . ٢ - غل المنطقة - من المستشفيات والمستوصفات .

٣ - صعوبة التنقل بين القرى وبين بعض القرى والحدية وهذا يشل العمل . ٤ - وهناك ناحية اساسية مهمة وهي : ان بعض القرى لا تستطع الحصول على الماء والكهرباء رغم وصولها الى ساحة القرية بسبب عدم اعطائهم سندات اجبار من قبل الاطاعي ملك البيت .

٥ - كذلك ظيس بالامر غرابا اذا قلنا بان احدى القرى والمسما بالمسودية ليس للاهالي ارضيها يستعملونها كمقبرة لغفن موتاهم ، فيضطرون الى دفنهم في الاراضي السورية .

٦ - ان تعاون السلطة مع الاقطاع قد بدا واضحا . ان ارماني الفلاحين من قبل دوك الحقيقة ببمحار ضبط بشكل خفيا عليهم بالإضافة الى ممارسة الاقطاع بين انواع الضغوط .. وهكذا ينضج من خلال تلك كله بان السلطة والقطاع يعملان وفق خطة موحدة للإبقاء على الفلاحين في مستوى منخفض جدا لا يسج لهم بالتفكير بشؤونهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ان مستوى دخل الفرد السنوي في اكثر الحالات لا يتجاوز الملة مرة لبنانية ، وهذا كاف لان يكون وضع الفلاحين بشد تخلف .. ان الفلاحين في قضاء عكار ازاء هذا الوضع المتخلف الذي يعانون منه قد وحدوا صفوفهم اليومية للضامن في سبيل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وهم على اتم الاستعداد للتضحية بكل ما يمكنهم في سبيل بناء حياة افضل ، واضعين نصب أعينهم في هذه المرحلة الاهداف التالية :

١ - الفصل في سبيل بناء التنظيم الفلاحي النقابي في عكار . ٢ - تطبيق قانون الاجارات على الفلاحين في عكار . ٣ - منع تسريح الفلاحين التعميمي من الارض التي يعملون بها . ٤ - التوزيع العادل للانتاج على

أن يكون ٤٠ بالمائة للاقطاع و ٦٠ بالمائة للفلاح وكل التكاليف مئاضفة .

٥ - الفصل في سبيل وقف تدخل السلطة الفخيز الى جانب الاقطاع وتحقيق المكاسب الاجتماعية للفلاح .

« فلاحو منطقة عكار »

### نتمة - حول علاقة المقاومة بالجماهير

ان المستغلين يشجعون هذا الاتجاه لا حرصا على العمل الوطني وانما في محاولة منهم لمد اجل استغلالهم البشع لجماهير الشعب .

اما الفصل الثاني الذي يتبادر يربط النضال الوطني بالنضال الطبقي فهو غالبا لا ينفك موقفا جذريا واضحا ولا يملك البرنامج النفس الطويل فهو يتبنى بين الحين والآخر بعض القضايا الطبقية بشكل عام وعريض دون أن يواكب باستمرار مطالب الجماهير ودون أن يعمل من ازدواج السلطة القائم مدخرا لتحقيق مطالب الجماهير او بعضها على الاقل بنضال مباشر تحوزه الجماهير ذاتها .

### نتمة - فلاحو عكار يشرون قضيتهم

كما ان بعد الدراسة من القرى يعقد في حل المشكلة ، وهناك عامل رئيسي مرتبط ببهذا الموضوع . وهو : ان انخفاض الدخل السنوي للفلاح لا يسج له بإرسال اولاده الى الدراسة ، مما يضطرم الى العمل كزراعة

دعابتهم السمومة ضد المقاومة ، كما انها يجدانها تترك آثارا سيئا على الجماهير . إن هذه الملاحظات النقدية السريعة ليست اكثر من مؤشرات نحو ثغرات علاقة المقاومة بالجماهير من جهة ، وهي من جهة اخرى لاتنفي ما حقته المقاومة من تقدم على الطريق الثوري .

### نتمة - موقنان

ونتيجة واحدة

### نتمة - موقنان ونتيجة واحدة

وانتذر بضرورة افراغ الفخات من النساء والاطفال اذا حصلت اشتباكات في المستقبل . تصريعات الفدائي لقد اعلم العقيد الفدائي فقد كانت تصريعاته اكثر شيولا وتعديدا ، واحداثت ضجة خاصة في الاساط الفلسطينية ، خلاف تصريعات بير الجبل . فواقف بير الجبل العدائين من العمل الفدائي متوقفة ومعروفة ، ونواياه من وراء ذلك لا تخفى على احد ، اما مواقف الفدائي فهي تأتي من جهة صديقة ، ولها علاقات وثيقة مع اكثر من فصل من فصائل حركة المقاومة . فمذا ورد في تصريعات الفدائي ؟

لقد أعلن العقيد الفدائي تأييده الكامل للعمل الفدائي، ولكنه ايضا اقام تفرقة بين نوعين من العمل ، عمل فدائي شريف ، وعمل فدائي غير شريف ، العمل الفدائي الشريف هو العمل بالعمل العسكري لتحرير الارض فقط ، والعمل الفدائي غير الشريف هي التي يتبنى ايدولوجية معينة تدمر العمل العسكري من اجل التحرير . ثم وسع العقيد الفدائي رقعة مجرمة فاعل عن رفضه للايدولوجيات وعن رفضه لصراع الميمن واليسار الدائر في الوطن العربي، وكذلك عن رفضه للماركسية اللينينية ، وللأرجالية ، واخيرا أعلن عن رفضه وادانته للحزبية والحزبيين . والبديل الذي يتبادر به العقيد الفدائي هو العودة للثارت !!

### لعبة الجمل

ماذا وراء لعبة التصريعات التي ادلى ببير الجبل ؟ إن بير الجبل ومن ورائه حزب الكتاب، رجعي واع قائما لرجيمته . وهو من موقعه الرسمي هذا يدرك التناقض الجذري القائم بين الموقف الميميني الرجعي والعمل الفدائي التقدمي وهو يسعى بكل جهده لحل هذا التناقض لصالحه . ولصالح الاساط الرجعية التي يعبر عن مصالحها . اما التكتيك الجديد الذي يتبعه ، بعد ان فشل تكتيكه السابق بالإصطدام مع العمل الفدائي ككل ، فهو الادعاء بأنه لا يخوض الحركة ضد العمل الفدائي ، بل ضد الاتجاهات الايدولوجية داخل هذا العمل فقط .

اما سلاحه في هذا القتال الشرس فهو السعي لافراغ العمل الفدائي من مضمونه السياسي والفكري ، وتحويله الى قضية سطحية لخص العمل الفدائي بأنه مجموعة من البنادق تقبع في القواعد والمسكرات ، بعيدا عن الجماهير التي تقمها بالقوة ، والقدرة على النمو والحياة .

وعند توفر حالة مثل هذه يستطيع بير الجبل مع قواه الرجعية ، ان يتحرك لإطلاق وصاعة الرحمة ، في رأس العمل الفدائي . ويكون بذلك قد حقق تماما ما يريده التحرك الامبريالي في النقطة العربية ، هذا التحرك الذي يريد ضرب العمل الفدائي ليقضي على احتمالات نحو حركة جماهيرية قوية جديدة تهدد مصالحه الاقتصادية ونفوذ ، السياسي ، ليتمكن من فوق من هذه الصالح ان يفرض التسوية السياسية التي تقدم الحمايق والامن لإسرائيل ، حتى تبقى أداة الاستعمار الاساسية الضاربة ضد الحركة الوطنية العربية .

### نوايا الفدائي

اما تصريعات العقيد الفدائي ، مهما كانت نواياه من وراء تصريعاته ، إلا انه يلتقي في النهاية مع القائلين بضرورة افراغ العمل الفدائي من كل مضمون فكري وسياسي ، وتحويل العمل الفدائي الى االى مجموعة من البنادق فقط . ان افراغ العمل الفدائي من محتواه الفكري والسياسي يقطع صلاته الحقيقية والجماهير العربية والعمل الوطني العربي ، إذ أنه في هذه الحالة يفقد جسور اللقاء والاتصال مع هذه الجماهير ، وتصبح التبرعات المالية جسر الاتصال الوحيد بينه وبين

الجماهير، وحين تقتصر الصلة على موضوع التبرعات تنحدر الى مستوى الهبة والتسول . في الوقت الذي يصرفه العمل الفدائي على علاقات ديمية تدل ، تنطلق من القرايط الختمية ، ومن العلاقة الجدلية بين الحركة الوطنية الفلسطينية ، والحركة الوطنية العربية . ومن الامور الجذرية بالتسجيل هناك ان الانقلابات العسكرية في العالم الثالث عامة تميل ، الى رفض الصراع الايديولوجي ، والى رفض صراع الميمن واليسار داخل اقطارها ، رغبة منها في انتفكس تخيوط السلطة كلها ، وهي بهذه المحاولة تقوم ببعد دائب التجميع عملية الصراع الطبقي والسيطرة عليها ، لصالح استمرار السلطة العسكرية . وبالسعي لتجميع عملية الصراع الطبقي ، وما يربط بها من تناقض بين اتجاهات الميمن واليسار ، تفرض القيود المشددة على الحركة الوطنية ، فيبعد ذلك عن امكانيات تطور وانطلاق الحركة الجماهيرية ، ويؤثر هذا التطور والانطلاق في اطر تنظيمية ، تحول حركة الجماهير القوية الى حركة فعالة ومتنتجة . ولما كان العمل الفدائي بلعب حالي وما يرحض الحركة الوطنية العربية ، ويفني بالتالي صراع الميمن واليسار داخلها ، فإن اصحاب الانقلابات العسكرية يحاولون الى لجم هذه البدايات داخل العمل الفدائي ، حتى يتعمد تأخيرها بالتالي على الحركة الوطنية العربية .

### واجبات حركة المقاومة

ازاء هذه المواقف كلها ، يكون مطالوبا من العمل الفدائي ان يتجه الى خطورة مثل هذه الاتجاهات ، وان يكون رده مزيدا من الوضوح في برنامجه السياسي المشترك ، انطلاقا من الفتاعة السكالة بأن موت العمل الفدائي يبدأ حين يتخلى عن الفكر السياسي الثوري الذي يربطه بالجماهير ، وانطلاقا من الفتاعة السكالة بأن العمل الفدائي بدون فكر سياسي ثوري يصبح مجموعة من البنادق العاجزة عن التأثير على العدو الاسرائيلي . إن النضال الايديولوجي الذي تخوضه قوى اليسار الماركسي اللينيني في اوساط الجماهير ، هو طريق أساسي لتعميق العمل الفدائي ، ولتصليبه ، ولجعله قادرا على حشد الطاقات الشعبية ودفعها على طريق حرب التحرير الطويلة الامد .

١ - ان محاولات التقريق بين عمل فدائي سياسي وآخر غير سياسي ، او عمل فدائي شريف وآخر غير شريف ، قدامرسا الحرك الاردني حين بدأ تأزمة ١٠/٢٠ ، الاخيرة ، ولكن كافة القوى رفضت مثل هذا الادعاء ، وادر كنفور النهاية التي يمكن ان يقود اليها ، وخاضت المعركة مجتمعة . ٢ - إن مثل هذه الافكار كانت سائدة في اوساط العمل الفدائي بقوة عند بدايته . ولكن تطور النضال الفلسطيني اصطلح كمة هذه الافكار ، وولد قناعات جديدة في اهمية ضرورة توفر الاتفاق السياسي والايديولوجي الثوري لحركة المقاومة الفلسطينية .

لذلك لكن ردة الدائم في وجه الدعوات القائلة بالعمل العسكري الفلسطيني فقط ، مزيدا من الوضوح الفكري ومزيدا من النضال لرفع درجة وعي الجماهير وحشداهم حول مهام المرحلة الراهنة ، لدحر كل التيارات الميمينية ، وتقوية التيارات التقدمية ، التي تستطع وحدها الارتباط بالجماهير ، وان تقودها حتى النصر .

الحرية صفحة ١٥

المعدونات على بنت جليل وبارون وبليل وعيترون  
بعد العرقوب .. الخطة الاسرائيلية  
تنتقل الى القطاع الأوسط

بيروت - الاثنين ٢٥-٥-١٩٧٠ - العدد ٥١٦ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٢٥ ق. ل. BEYROUTH - 1970 - 5-25 - AL - HOURRIAH No 516

# آثار وأصداء معركة العرقوب



بعد الاتفاق مع السعودية  
جمهورية - ملكية  
في اليمن



## دائماً فليخدمكم

طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية  
Associée d'AIR FRANCE

